

ارتداد السوق... درس مكرر

677.350 مليون دينار مكاسب البورصة بقيادة مؤسسية

القياسية وارتداد السوق أمس، هو الدرس الكبير المكرر دوماً في مثل هذه الأحداث، حتى أن بعض المستثمرين تهافتوا أمس لشراء أسهم تم بيعها بأسعار أقل ثم عاودوا الشراء أمس بأسعار أعلى. وفقاً لمصادر استثمارية مطلعة، قادت تحركات مؤسسية مبادرات الشراء انطلاقاً من الأسهم الثقيلة والقيادية والتي امتدت إلى باقي الأسهم، في تأكيد على أن السوق لا يحتاج في مثل تلك المنعطفات سوى الثقة وقائد للمبادرة، لا سيما وأن العوائد على أساس تلك المستويات وصلت لنسب محفزة حتى مع المخاطر القصيرة الأجل...» تفاصيل ص2.

وما قيل في الصبر "تَرَدُّ رداء الصبر عند التوائب... تتل من جميل الصبر حُسن العواقب"، ارتدت كافة مؤشرات البورصة أمس بشكل جماعي، وكانت أهم مؤشراتها هي التأكيد بالإجماع على أن «شهية الاستثمار» في أعلى درجاتها، لكن تُعكر صفوها الضبابية المرتبطة بالأحداث الجيوسياسية. عمليات الشراء الجماعي الذي قاده بصمات مؤسسية في ظل مخاطر مقبولة جداً قياساً إلى مستويات سعرية منخفضة ومحفزة، امتدت إلى مختلف القطاعات بقيادة السوق الأول الذي بات مؤشر أساسي ورمانة الميزان. لكن ما وجب الإشارة إليه ما بين عشية الخسائر

كتب حازم مصطفى:

حققت بورصة الكويت أمس عملية ارتداد قوية مستحقة، بعد مبالغت في التراجعات وتسعير مؤشرات المخاطر الآخذة في الانحسار رغم استمرار العمليات. لكن جرعة الأمل الكبرى الإيجابية والمحفزة كانت مستمدة من مضامين توجيهات الخطاب السامي أمس بالتأكيد على أن الكويت قادرة على تجاوز كل التحديات، بدلائل المحطات الصعبة السابقة، إضافة إلى أن الأزمات لا تدوم مهما طالت. وما بين دروس الشهر الفضيل الداعية إلى الصبر،

البورصة: ارتفاع عمولة التداول

ل «هيئة الأسواق» 78.70% عن 2025

وبينت البيانات التفصيلية أن نفقات تكنولوجيا المعلومات نمت بشكل طفيف بنسبة 1.23% لتصل إلى 1.65 مليون دينار. وكشفت البورصة أن التكلفة إلى الدخل المستهدفة ستبقى ضمن الإطار المتباين بين 38% و42%. ومع طفرة النشاط الذي خيمت على 2025، قالت البورصة "وبينما نتطلع إلى عام 2026 رغم بدايته الصعبة، سنظل ملتزمين بتحقيق أفضل النتائج المالية لمساهمي الشركة، استناداً إلى مسارات النمو خلال السنوات الست الماضية، حيث سيتم مواصلة العمل على خلق وتعزيز القيمة".

2024، ما يعكس تحسناً بنسبة 3.60%. وعلى الصعيد التفصيلي فقد توزعت قيمة التداول بنسبة 56% تقريباً في السوق الأول، و44% في السوق الرئيسي. وجدير ذكره أن تلك الأرقام الإيجابية تأتي بالمجمل في ظل ارتفاع المصروفات التشغيلية بنسبة 13.46% لتصل إلى 15.79 مليون دينار، مقارنة مع 13.91 مليون دينار مسجلة في 2024. وسجلت تكاليف الموظفين ارتفاعاً بنسبة 18.32% لتصل إلى 9.82 مليون دينار مقابل 8.30 مليون في 2024، حيث تمثل تلك المصروفات 62.23% من إجمالي المصاريف التشغيلية.

كشفت وثيقة رسمية صادرة عن بورصة الكويت أن عمولة هيئة أسواق المال المرتبطة ارتباطاً مباشراً بعمولة التداول سجلت ارتفاعاً بنسبة 78.70%، لتبلغ حوالي 577 ألف دينار كويتي في العام الماضي 2025، مقارنة مع 323 ألف دينار لعام 2024. وأوضحت البورصة أن قيمة التداولات كانت قد نمت بنسبة 79.26% لتصل إلى 26.58 مليار دينار كويتي، مقارنة مع 14.83 مليار دينار في 2024، بزيادة تبلغ 11.75 مليار دينار. وقد ارتفعت عمولة التداول المختلطة إلى 6.44 نقطة أساس مقارنة مع 6.21 نقطة أساس في

أرقام:

- بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في السوق 6.667 مليار دينار
- بلغت القيمة الرأسمالية للبورصة 51.698 مليار دينار.
- 57.6 مليون دينار تم ضخها في أسهم السوق الأول.

كلمة:

من كثرة المنتجات سيتم التوقف في 2026 عن طرح المزيد لتحديث القائم منها. المستثمرون يبحثون عن منتج واحد مفعّل!

المقاصة: 66.31% نسبة التحسن

في العمليات العام الماضي

تأكيدات الأجانب رفعت الإيرادات بنسبة

29.28% إلى 6.68 مليون دينار

لتصل إلى 6.68 مليون دينار مقارنة مع 5.21 مليون في 2024. العامل الآخر الذي ساهم في زيادة عمليات المقاصة هي الطفرة المباشرة في قيمة التداول خلال العام الماضي. وجدير ذكره أن تنامي عمليات الأجانب في السوق عموماً يمثل ثقة ونظرة متفائلة.

سجلت عمليات المقاصة تحسناً كبيراً العام الماضي بنسبة 66.31% تقريباً، حيث ارتفعت إلى مستوى 7.30 مليون دينار كويتي مقارنة مع 5.55 مليون دينار. ويعود ذلك النمو إلى عاملين أساسيين أولهما ارتفاع تأكيدات التداولات الأجنبية بنسبة 9.21%، إذ ساهم هذا النمو في زيادة إيرادات العام الماضي بنسبة 29.28%

القيمة السوقية للبورصة تقفز 1.3% إلى 51.698 مليار دينار

قيمة السيولة المتداولة قفزت 67.9% إلى 70.59 مليون

**سيولة التوزيعات
النقدية وثبات
التوصيات رفعت
النظرة الإيجابية**

**قوة شرائية مؤسسية
على الأسهم القيادية
عززت من منسوب
الثقة**

**انفتاح شهية
المستثمرين وتسعير
متباين للمخاطر
الجيوسياسية**



| كتب محمود محمد:

شهدت بورصة الكويت أمس واحدة من أفضل الجلسات منذ بداية العام الحالي 2026، الذي بدأ بجملة تحديات، إذ سجلت قفزة قياسية في ظل ظروف غير اعتيادية، وارتدت القيمة الرأسمالية للبورصة بنسبة 1.3% صعوداً إلى 51.698 مليار دينار، حيث أضافت مكاسب بواقع 677.35 مليون دينار كويتي. شرارة الصعود بدأت بوتيرة هادئة ومرتزة مع ارتفاع حجم الطلبات والشراء القوي على أسهم السوق الأول، الذي حاز على النصيب الأكبر من السيولة بقيمة 57.6 مليون دينار كويتي، حيث يرى مراقبون أن هناك أسعار عديدة مستحقة ومشجعة للشراء مهما كانت الظروف والتداعيات.

وفقاً للتوقعات استبقت عمليات الشراء القوية أمس الجمعيات العمومية للقطاع المصرفي صاحب التوزيعات النقدية المجزية والمستدامة، فيما امتدت عمليات الشراء لأغلبية السوق اقتناصاً للفرص ذات المخاطر القليلة والعوائد السوقية العالية. من الآن فصاعداً تشهد الأسابيع المقبلة تدفقات التوزيعات وهي بمئات الملايين، وغالباً ما تتوزع في أكثر من اتجاه، لكنها تتلاقى في فرص، إما من خلال استثمارات يضحها أصحاب السيولة، أو يذهب جزء إلى سداد ديون والتزامات تمويلية وتعود البنوك لإعادة إقراضها للشركات والمستثمرين مرة أخرى. اضطرابات الأسواق تلوح بفرص لمن يقتنصها، فخلال

جلسات قصيرة يمكن أن يحقق البعض عوائد بأضعاف الفائدة على مدار عام.

في هذا السياق شددت أوساط استثمارية على أن أكثر ما تحتاجه البورصة في هذه المرحلة هو تغليب لغة الأرقام والقراءة الدقيقة، واستحضار الثقة في الاقتصاد الوطني ودور الحكومة على مدار الأزمات التاريخية، والتي قادت أكثر من معركة تنمية أنفقت فيها مئات المليارات بتنفيذ القطاع الخاص.

يحسب لكافة الشركات التي أوصت بتوزيعات مجزية أنها لم تُغير أي خطط أو تخفض التوصيات أو تؤجل أي استحقاقات للمساهمين، وهو أمر يجب أن يقرأ ويؤخذ في سياق النظرة التي تقدرها تلك الكيانات.

يحتاج السوق أيضاً في هذه المرحلة إلى تعزيز الثقة بقيادة المؤسسات التي تستثمر على المدى البعيد، وكذلك تحرك المزيد من الشركات لتفعيل أسهم الخزانة أو زيادة ملكياتها بوتيرة أكبر، خصوصاً وأن تلك البيانات والتحركات أثر إيجابي كبير على نفسيات المستثمرين.

موجة الشراء الجماعي أمس انعكست على مستويات سعرية لنحو 106 شركة حققت مكاسب جيدة، فيما تراجعت 16 شركة فقط، وشمل التداول 127 سهم. وقفزت قيمة التداولات أمس إلى 70.599 مليون دينار بنسبة زيادة بلغت 67.9%، حيث كانت وصلت لمستويات منخفضة جداً عند 18 مليون دينار، ونتيجة للنشاط زادت كميات التداول بنسبة 74.8%، وارتفعت الصفقات بنسبة 24%.

مكاسب السوق النفسية أكبر من المكاسب السوقية التي بلغت أمس 677.350 مليون دينار كويتي.

وتيرة الأداء وفقاً للتوقعات سبقت في نطاق متموج تماشياً مع سرعة وسخونة الأحداث، لكن المؤشرات تبداً إيجابية نسبياً لحسم ملف التوتر الجيوسياسي وفقاً للمؤشرات والقراءات.

وارتفعت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات الثلاثاء؛ بدعم تصريحات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بأن الحرب على إيران قد تقترب نهايتها.

ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1.35%، وزاد "العام بـ1.34%، وصعد "الرئيسي 50" بنحو 1.85%، كما ارتفع "الرئيسي" بـ1.30%، عن مستوى الاثنين.

وسجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 70.60 مليون دينار، وزعت على 224.69 مليون سهم، بتنفيذ 15.24 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 11 قطاعاً في مقدمتها المواد الأساسية بـ3.21%، بينما تراجع قطاع التكنولوجيا بـ0.92%، واستقر قطاع الرعاية الصحية.

وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 106 سهماً على رأسها "النخيل" بـ16.30%، بينما تراجع سعر 15 سهماً في مقدمتها "بترولية" بواقع 5.23%، واستقر سعر 5 أسهم.

وجاء سهم "جي إف إتش" في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 34.53 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم "بيتك" بقيمة 9.25 مليون دينار.

إفصاحات البورصة

«استثمارات»:

35 مليون دينار تسهيلات
من بنك محلي

وقعت شركة الاستثمارات الوطنية اتفاقية تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية؛ لتمويل أغراض وأنشطة الشركة بقيمة 35 مليون دينار.

يأتي ذلك بالإضافة إلى 5 ملايين دينار كويتي لشراء وبيع العملات الأجنبية.

وذكرت «استثمارات» أنه لا يوجد أثر مالي جوهري في الوقت الحالي على المركز المالي للشركة، وسوف ينعكس أثر الجزء الذي سيتم استخدامه خلال الفترات اللاحقة تبعاً من قيمة التسهيلات الممنوحة على البيانات المالية.

«سنام» دخول

«تابع» في شراكة مع
شركة طبية

وافق مجلس إدارة شركة مجموعة سنام القابضة على دخول الشركة التابعة سنام كابيتال القابضة المالكة لشركة ميدكاب الطبية في شراكة مع إحدى الشركات الطبية المتخصصة. جاءت تلك الشراكة من خلال استحواذ شركة ميدكاب الطبية على أحد المراكز الطبية.

وأوضحت أنه قد ينتج عن ذلك تعديل هيكل ملكية شركة ميدكاب الطبية لتصبح نسبة ملكية شركة سنام كابيتال القابضة 45%، بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية.

«الكويت للتأمين»:

8.9 مليون أرباح 2025

هبطت أرباح شركة الكويت للتأمين خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 77.49% سنوياً؛ تزامناً مع توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية وأسهم منحة على المساهمين، فضلاً عن تعديل مادة بالنظام الأساسي.

سجلت الشركة ربحاً بقيمة 600.49 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ 31 ديسمبر 2025، مقابل 2.67 مليون دينار ربح الربع الرابع من عام 2024.

وحققت «الكويت للتأمين» خلال عام 2025 أرباحاً بقيمة 8.97 مليون دينار، بانخفاض 17.85% عن مستواها في العام الذي يسبقه البالغ 10.92 مليون دينار.

وعزت الشركة انخفاض صافي الربح السنوي إلى تراجع صافي الربح التشغيلي للتأمين، علماً بأن صافي الربح التشغيلي للشركة بلغ في العام الماضي 3.26 مليون دينار، بتراجع 42.26%.

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام الماضي بنسبة 40% من القيمة الاسمية للسهم، بإجمالي 7.39 مليون دينار، و28.839% من رأس المال كأسهم منحة بقيمة 5.60 مليون دينار، فضلاً عن تعديل المادة السابعة من النظام الأساسي.

«الدولية للاستثمار»

ترفع مساهمتها في
«عقارات الكويت»

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح وجود تغير في هيكل ملكية شركة عقارات الكويت.

تمثل التغير في رفع الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة حصتها بصورة مباشرة وغير مباشرة في الشركة من 14.295% إلى 15.051%.

«أولى تكافل»:

604 الف دينار أرباح
العام الماضي

أعلنت شركة الأولى للتأمين التكافلي هبوط خسائر الربع الرابع من عام 2025 بنحو 96.77% سنوياً، وموافقة مجلس الإدارة على توصية لجنة الاستثمار.

بلغت خسائر الشركة 4.39 ألف دينار في الربع الرابع من العام المنصرم، مقابل 135.89 ألف دينار في الربع المناظر من عام 2024. وعلى الجانب الآخر، فقد تحولت «أولى تكافل» للربحية في عام 2025 بقيمة 604 دنانير، مقارنة بـ 181.66 ألف دينار خسائر العام الذي يسبقه.

وعزت الشركة النتائج المسجلة إلى الزيادة في أرباح الاستثمارات، وانخفاض قيمة المصاريف العمومية والإدارية.

وافق مجلس الإدارة على توصية لجنة الاستثمار من حيث المبدأ على استثمار 3 ملايين دينار من خلال أسهم مدرجة في سوق بورصة الكويت، على أن تكون الأسهم متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

«مدار»:

72.06 ألف
دينار أرباح 2025

تقلصت خسائر شركة المدار الكويتية القابضة خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 73.6% سنوياً.

بلغت خسائر «مدار» في الربع الرابع من العام الماضي 69.14 ألف دينار، مقابل 261.87 ألف دينار خسائر الربع ذاته من عام 2024.

وحققت الشركة أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 72.06 ألف دينار، بتراجع 52.3% عن مستواها في العام الذي يسبقه البالغ 150.96 ألف دينار.

بورصات خليجية

قطاع البنوك يقود مؤشر «تاسي» لارتفاع 0.92% عند الإغلاق وسط تراجع السيولة



وتصدر سهم «أرامكو السعودية» نشاط الأسهم من حيث القيمة بـ 630.74 مليون ريال، وأغلق متراجعا 0.81%، وجاء سهم «الراجحي» في المركز الثاني بقيمة بلغت 384.05 مليون ريال، وارتفع السهم 2.02%.

وعلى صعيد نشاط الأسهم من حيث الكمية، جاء سهم «أمريكانا» في الصدارة، بكمية تداول بلغت 31.8 مليون سهم، وكان المركز الثاني لسهم «أرامكو السعودية»، بكمية بلغت 23.6 مليون سهم.

ارتفاع هامشي للسوق الموازي

وشهد السوق الموازي ارتفاعا هامشيا بنهاية جلسة الثلاثاء، ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) مرتفعا 0.02%، بما يعادل 3.69 نقطة، صعدت به إلى مستوى 22,280.85 نقطة.

وأغلق قطاع الاتصالات مرتفعا 0.07%.

وشهدت بقية القطاعات أداء سلبيا، وتصدر قطاع المواد الأساسية الخسائر بعد هبوطه 1.38%، تلاه قطاع الإعلام والترفيه بنسبة 1.05%، وسجل قطاع الطاقة تراجعا نسبته 0.82%.

180 سهما تشهد أداء إيجابيا

وعلى صعيد أداء الأسهم، شملت المكاسب 180 سهما بصدارة سهم «الباطين»، الذي صعد 9.94%، تلاه سهم «جازادكو» بارتفاع نسبته 9.72%.

وجاء إغلاق 78 سهما باللون الأحمر، تصدرها سهم «بترو رابغ» بتراجع نسبته 7.44%، وحل سهم «كيان السعودية» بالمركز الثاني بعد هبوطه 4.8%.

الأسهم الأكثر نشاطا

أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول» جلسة الثلاثاء بارتفاع ملحوظ، ليعاود مكاسبه في ظل ارتفاع 17 قطاعا بقيادة البنوك، الأعلى وزنا بالمؤشر.

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» مرتفعا 0.92% بمكاسب بلغت 99.32 نقطة، صعد بها إلى مستوى 10,930.05 نقطة، ليقترّب من استرداد مستويات 11 ألف نقطة مرة أخرى.

وتراجعت قيم التداول إلى 5.16 مليار ريال، من خلال 243.37 مليون سهم، مقابل 7.1 مليار ريال، بكمية تداول بلغت 343.87 مليون سهم، بنهاية جلسة الاثنين.

17 قطاعا باللون الأخضر

وجاء إغلاق 17 قطاعا باللون الأخضر، بصدارة قطاع التأمين الذي صعد 2.86%، وارتفع قطاع البنوك 2.51%،

بورصة أبوظبي تترد بقوة وتنهى سلسلة التراجعات وتربح 47 مليار درهم

حيث القيمة بتداولات بلغت 1.224 مليار درهم، كما حلّ أولاً من حيث حجم التداول بتداول 144.879 مليون سهم.

وشهدت قطاعات سوق أبوظبي للأوراق المالية ارتفاعا جماعيا بختام تعاملات أمس، قادها قطاع المرافق العامة الذي حقق نمواً قويا بنسبة 6.25%، كما سجل قطاع الاتصالات صعوداً بنسبة 2.91% وتبعه قطاع التكنولوجيا بارتفاع بلغت نسبته 2.82%.

وحقق قطاع الرعاية الصحية نمواً بنسبة 2.60% بينما سجل القطاع المالي ارتفاعاً بنسبة 2.10%، وارتفع قطاع الصناعات بنسبة 1.86%، وقطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 1.45%، في حين سجل قطاع العقارات نمواً بنسبة 1.33% ليغلق عند مستوى 12.415.62 نقطة.

وأنتهى قطاع الطاقة تعاملاته على ارتفاع طفيف بنسبة 0.31%، وارتفع مؤشر «فاداكس 15» بنسبة 2.75%، بينما حقق سوق نمو (فادجيمي) قفزة بنسبة 3.83%. بينما كان قطاع المواد الأساسية هو الاستثناء الوحيد في قائمة التراجعات، حيث انخفض بنسبة 1.26%.

نحو الارتفاع بشكل ملحوظ، حيث سجلت أسعار 67 شركة صعوداً بنهاية الجلسة، مقابل تراجع 25 شركة فقط. في حين حافظت 37 شركة على استقرار أسعارها دون تغيير عن مستوياتها السابقة، مما يعكس شمولية الأداء الإيجابي لغالبية الأسهم المدرجة.

وارتفعت القيمة السوقية للسوق بمقدار 47 مليار درهم بنهاية تعاملات أمس، لتصل إلى 2.995 تريليون درهم مقارنة بنحو 2.948 تريليون درهم في جلسة الاثنين. يعكس هذا الصعود نمواً قوياً بلغت نسبته 1.59% في إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة، مدفوعاً بالارتداد الإيجابي للمؤشر العام وزيادة الطلب على الأسهم القيادية.

على صعيد أداء الأسهم، تصدر سهم «جي إف إتش» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنهاية تعاملات سوق أبوظبي، محققاً نمواً بنسبة 10.556%. في المقابل، جاء سهم «إرام» كأكثر الأسهم تراجعا بنسبة بلغت 4.688%.

واستحوذ سهم «الدار العقارية» على صدارة النشاط التشغيلي في السوق، حيث تصدر قائمة الأنشطة من

كسر مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية سلسلة التراجعات المتتالية التي بدأت منذ نهاية فبراير الماضي، لينتهي تعاملات الثلاثاء على ارتداد إيجابي عكس قدرة السوق على امتصاص الضغوط الناتجة عن التوترات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة.

جاء هذا الصعود مدفوعاً بنمو القوة الشرائية وعودة الثقة للمستثمرين، مما مكن المؤشر من استعادة مساره الأخضر وتجاوز موجة الهبوط السابقة التي فرضتها حالة الترقب العام.

ووفق بيانات التداول، أغلق مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية التعاملات على ارتفاع بمقدار 134.58 نقطة، بنسبة نمو بلغت 1.365%، ليستقر عند مستوى 9997.19 نقطة.

وشهدت الجلسة زخماً قوياً في حركة التداول، حيث بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة 3.454 مليار درهم، من خلال تداول 665.870 مليون سهم، نُفذت عبر 58.123 صفقة، مما يعكس استعادة السوق لمساره الصاعد وتدفق السيولة الشرائية بوضوح.

ومالت كفة التداولات في سوق أبوظبي للأوراق المالية

بورصات خليجية

سوق دبي المالي يعود للصعود بمكاسب سوقية تقارب 20 مليار درهم



بنسبة 4.87%، بينما حافظ قطاع الاتصالات على ثباته دون تغيير سعري عند مستوى 1,696.37 نقطة. في المقابل، شهد قطاع العقارات تراجعاً بنسبة 2.29%، كما سجل قطاع السلع الاستهلاكية انخفاضاً بنسبة 1.23%.

وعلى صعيد أداء الأسهم، تصدر سهم «اكتتاب» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً في سوق دبي المالي بنهاية تعاملات اليوم، محققاً نمواً سعرياً بلغت نسبته 14.731%. في المقابل، جاء سهم «بي اتش ام كابيتال» كأكثر الأسهم تراجعاً بنسبة انخفاض بلغت 4.762%، رغم تسجيله صفقات كبيرة خلال الجلسة.

استحوذ سهم «إعمار العقارية» على النصيب الأكبر من سيولة ونشاط السوق، حيث تصدر قائمة الأسهم الأنشط من حيث القيمة بتداولات بلغت 2.461 مليار درهم. كما حافظ السهم على صدارته كأكثر نشاطاً من حيث حجم التداول، بعدما جرى التعامل على 192.755 مليون سهم، ما يعكس تركيز القوة الشرائية والزخم الاستثماري على الأسهم القيادية بقطاع العقارات.

كابيتال للخدمات المالية» تنفيذ صفقة كبيرة بحجم 5 ملايين سهم، بلغت قيمتها 5.050 مليون درهم بسعر تنفيذ قدره 1.010 درهم للسهم الواحد.

وقفزت القيمة السوقية لسوق دبي المالي بمقدار 19.866 مليار درهم بنهاية تعاملات أمس، لتصل إلى 964.234 مليار درهم مقابل 944.367 مليار درهم في جلسة الاثنين. يعكس هذا الارتفاع نمواً بنسبة 2.10% في إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة، مدفوعاً بالنشاط الشرائي الكثيف والارتداد الإيجابي للمؤشر العام.

على صعيد أداء القطاعات، سجلت قطاعات السوق ارتفاعاً جماعياً باستثناء قطاعي السلع الاستهلاكية والعقارات، بينما استقر قطاع المواد.

تصدر القطاع المالي قائمة القطاعات المرتفعة بنسبة صعود بلغت 5.60%، كما حقق قطاع الخدمات الاستهلاكية نمواً قوياً بنسبة 5.64%.

وسجل قطاع الصناعة ارتفاعاً بنسبة 1.12%، تلاه قطاع المرافق العامة بنمو قدره 1.07%، كما ارتفع قطاع المواد

كسر مؤشر سوق دبي المالي سلسلة التراجعات التي بدأت منذ نهاية فبراير الماضي، لينتهي تعاملات الثلاثاء على ارتفاع قوي مدفوعاً بعودة القوة الشرائية واقتناص الفرص السعريّة. يأتي هذا الارتداد كنقطة تحول محورية تعكس مرونة السوق في امتصاص الضغوط الجيوسياسية الراهنة، وسط تدفق سيولة شرائية تجاوزت مستويات الجلسات السابقة. ووفق بيانات التداول، أغلق المؤشر العام لسوق دبي المالي عند مستوى 5866.53 نقطة، محققاً صعوداً بمقدار 112.98 نقطة، ما يعادل نمواً بنسبة 1.964%.

وشهدت الجلسة نشاطاً مكثفاً حيث بلغ الحجم الكلي للأسهم المتداولة 641.737 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 4.092 مليار درهم، تُفد من خلال 45.366 ألف صفقة.

ومالت كفة التعاملات نحو الارتفاع بشكل حاد، حيث صعدت أسعار 41 شركة مقابل انخفاض 11 شركة فقط، بينما حافظت شركة واحدة على ثبات سعرها.

وعلى صعيد الصفقات النوعية، شهد سهم «بي اتش ام

389.3 مليون دولار صافي مبيعات الأجانب في بورصات الإمارات خلال جلسة الثلاثاء

مقابل صافي استثمار (بيع) للشركات والمؤسسات الأخرى.

وفي سوق أبوظبي للأوراق المالية، اتجه المستثمرون الأجانب نحو البيع بصافي استثمار بلغ 728.626 مليون درهم، نتيجة مبيعات بلغت قيمتها 2.101 مليار درهم مقابل مشتريات بقيمة 1.373 مليار درهم.

في المقابل، قاد المستثمرون الإماراتيون القوة الشرائية في السوق بضخ سيولة صافية (شراء) بلغت قيمتها 767.119 مليون درهم، بعد مشتريات إجمالية بقيمة 1.805 مليار درهم مقابل مبيعات بلغت 1.038 مليار درهم.

وعلى صعيد بقية الفئات، سجل المستثمرون العرب صافي استثمار (شراء) بلغت قيمته 42.962 مليون درهم، بينما اتجه المستثمرون الخليجيون نحو تسهيل مراكزهم بصافي استثمار (بيع) قدره 81.454 مليون درهم.

في المقابل، قاد المستثمرون الإماراتيون القوة الشرائية في السوق بضخ سيولة صافية (شراء) بلغت قيمتها 1.157 مليار درهم، بعد مشتريات إجمالية بقيمة 2.087 مليار درهم مقابل مبيعات بلغت 929.933 مليون درهم.

وعلى صعيد باقي الفئات، سجل المستثمرون العرب صافي استثمار (شراء) بلغت قيمته 159.632 مليون درهم، بينما اتجه المستثمرون الخليجيون نحو تسهيل مراكزهم بصافي استثمار (بيع) قدره 615.415 مليون درهم.

وفيما يخص نوعية الاستثمار، سجلت فئة الأفراد صافي استثمار (شراء) قوي بقيمة 1.251 مليار درهم، في حين سجل الاستثمار المؤسسي الإجمالي صافي استثمار (بيع) بلغت قيمته 1.251 مليار درهم. وضمن فئات المؤسسات، حققت البنوك وحدها صافي استثمار (شراء) بقيمة 57.488 مليون درهم،

واصل المستثمرون سلسلة مبيعاتهم في أسهم الإمارات بختام تعاملات الثلاثاء، في توجه بيعي شمل سوق دبي وأبوظبي للأوراق المالية، وسط استمرار الضغوط الناتجة عن التوترات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة.

وبلغ صافي استثمار المستثمرين الأجانب في سوق دبي وأبوظبي للأوراق المالية نحو 1.430 مليار درهم (ما يعادل 389.3 مليون دولار) كصافي بيع.

جاء ذلك نتيجة مشتريات إجمالية في السوقين بلغت قيمتها 2.759 مليار درهم (ما يعادل 751.2 مليون دولار)، مقابل مبيعات إجمالية بلغت قيمتها 4.188 مليار درهم (ما يعادل 1.140 مليار دولار).

تفصيلاً، اتجه المستثمرون الأجانب في سوق دبي المالي نحو البيع بصافي استثمار بلغ 701.527 مليون درهم، نتيجة مبيعات بلغت قيمتها 2.087 مليار درهم مقابل مشتريات بقيمة 1.386 مليار درهم.

3 أسهم تقود بورصة البحرين للتراجع في ختام تعاملات الثلاثاء

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم ألمنيوم البحرين بتداول
806.417 ألف سهم بسعر 0.910 دينار للسهم، تلاه سهم بنك
السلام بتداول 375.39 ألف سهم بسعر 0.231 دينار للسهم.

مليون سهم بقيمة 914.79 ألف دينار، توزعت على 350
صفقة.
وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً سهم ألمنيوم البحرين بـ
3.19%، تلاه بنك البحرين الإسلامي بـ 1.22%، وبييون بـ

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الثلاثاء، على تراجع
بضغط قطاعات المواد الأساسية والمال والاتصالات .
ومع ختام تعاملات الأمس، انخفض المؤشر العام بنسبة
0.4%، إلى مستوى 1951 نقطة، وسط تعاملات بحجم 1.56

الأُميري AL AMIRI محلات

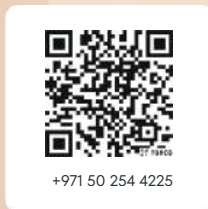
قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب
الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن
نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



@ALAMIRIUAЕ



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

بيع الأسهم القيادية توقف صعود مؤشر مسقط



0.8 ريال.

أوكيو للاستكشاف تتصدر النشاط قيمة

تصدر سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج قائمة الأسهم الأنشط من حيث قيمة التداول في بورصة مسقط بنهاية جلسة اليوم الثلاثاء، بعد أن سجل تداولات بلغت 20.38 مليون ريال، يليه سهم بنك مسقط بتداولات قيمتها 15.71 مليون ريال. وجاء سهم بنك صحار الدولي في المرتبة الثالثة بقيمة تداول بلغت 12.27 مليون ريال، ثم سهم أوكيو للصناعات الأساسية الذي سجل 11.83 مليون ريال، بينما حل سهم العمانية للاتصالات خامساً بقيمة تداول بلغت 7.19 مليون ريال. وفي المقابل، جاء سهم بنك صحار الدولي على رأس قائمة الأنشطة حجماً بتداول 54.68 مليون سهم، تلاه سهم أوكيو للصناعات الأساسية بحجم بلغ 45.51 مليون سهم، ثم سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بحجم تداول 39.94 مليون سهم. كما جاء سهم بنك مسقط رابعاً بحجم تداول بلغ 34.12 مليون سهم، وحل سهم أوكيو لشبكات الغاز خامساً بعد تداول 24.75 مليون سهم خلال الجلسة.

81.32 مليون ريال، مقارنة بنحو 112.71 ألف ريال جلسة الاثنين.

الشرقية للاستثمار تقود التراجعات

قاد سهم الشرقية للاستثمار القابضة الأسهم المتراجعة بعد هبوطه بنسبة 6.78% ليغلق عند 0.11 ريال، تلاه سهم الأسماك العمانية المتراجع بنسبة 3.85% عند 0.025 ريال. كما انخفض سهم المها لتسويق المنتجات النفطية بنسبة 3.70% مسجلاً 1.3 ريال، وتراجع سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج بنسبة 3.59% إلى 0.51 ريال، فيما هبط سهم الخدمات المالية بنسبة 3.33% ليغلق عند 0.116 ريال. وفي المقابل، جاء سهم جلفار للهندسة والمقاولات في صدارة الراجحين بصعوده 12.75% إلى 0.115 ريال، يليه سهم مطاحن صلالة الذي ارتفع بنسبة 9.96% مسجلاً 0.585 ريال. كما صعد سهم المدينة للاستثمار القابضة بنسبة 5.26% إلى 0.04 ريال، وسهم أريدو بنسبة 2.65% عند 0.387 ريال، وارتفع سهم شل العمانية للتسويق بنسبة 2.56% ليغلق عند

تراجع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الثلاثاء، بنسبة 0.21%، ليغلق عند مستوى 7,746.43 نقطة، فاقدًا 16.17 نقطة عن مستوياته بجلسة الاثنين.

وتأثر المؤشر العام بتراجع الأسهم القيادية، حيث تراجع سهم الشرقية للاستثمار القابضة متقدماً على قائمة المتراجعين بنسبة 6.78%، وتراجع أوكيو للاستكشاف والإنتاج بنسبة 3.59%، وتراجع بنك عُمان العربي بنسبة 1.52%، وتراجع سيمبكوب صلالة بنسبة 1.4%، وتراجع أبراج صحار الدولي بنسبة 1.32%. وجاء تراجع المؤشر على الرغم من ارتفاع القطاعات مجتمعة، وتصدرها الصناعة بنسبة 0.69%، والخدمات بنسبة 0.12%، وارتفع المالي 0.04%. وتصدر سهم جلفار للهندسة والمقاولات الأسهم الراجحة في جلسة أمس بنسبة 12.75%. وتراجع حجم التداولات بنسبة 33.78% إلى 236.95 مليون سهم، مقابل 357.82 مليون سهم بالجلسة السابقة. وتراجعت كذلك قيمة التداولات بنسبة 27.85%، لتصل إلى

بورصة قطر تصعد 2.5% عند الإغلاق بدعم تصريحات «ترامب» بشأن قرب نهاية الحرب



أغلقت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء مرتفعة؛ بدعم تصريحات رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بأن الحرب على إيران قد تقترب نهايتها.

صعد المؤشر العام بنسبة 2.50% ليصل إلى النقطة 10670.23؛ رابحاً 260.07 نقطة عن مستوى الاثنين. ودعم الجلسة ارتفاع جميع قطاعات البورصة السبع على رأسها الاتصالات بـ 3.74%، وتذييل القائمة قطاع التأمين بـ 0.20%.

ارتفعت السيولة إلى 543.64 مليون ريال، مقابل 498.40 مليون ريال الاثنين، وبلغت أحجام التداول 194.41 مليون سهم، مقارنة بـ 186.24 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 30.93 ألف صفقة مقابل 35.06 ألف صفقة الاثنين.

ومن بين 54 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 46 سهماً في مقدمتها سهم «كيو إل إم» بـ 7.21%، بينما تراجع سعر 8 أسهم على رأسها «الدوحة للتأمين» بـ 4.71%، وذلك عقب اعتماد مقترح التوزيعات النقدية.

وجاء سهم «قامكو» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 30.8 مليون سهم؛ فيما تصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 54.36 مليون ريال.

بورصات عالمية

أسهم أوروبا تترد صعوداً.. و«ستوكس 600» يقفز 1.9%



للمؤشر، حيث صعد القطاع المالي بنسبة 3.7%، بينما انخفضت أسهم الطاقة بنسبة 1.2% مع تراجع أسعار النفط.

تحركات فردية ملحوظة

ارتفعت أسهم فولكس فاجن بنسبة 2% بعد أن توقعت المجموعة الألمانية تعافي هوامش الأرباح بعد عام صعب في 2025، كما قفزت أسهم شركة البناء بيرسيمون بنسبة 8.5% بعد أن تجاوزت إيرادات السنة المالية 2025 وأرباح ما قبل الضريبة المعدلة توقعت السوق.

قريباً، ما دفع أسعار النفط للانخفاض إلى أقل من 100 دولار للبرميل بعد أن سجلت 119 دولاراً للبرميل في اليوم السابق. ورد الحرس الثوري الإيراني بأنهم لن يسمحوا بشحن «حتى لتر واحد من النفط» من الشرق الأوسط إذا استمرت الهجمات الأميركية والإسرائيلية، ما دفع ترامب للتحذير من أن أميركا سترد بقوة أكبر إذا تم حظر صادرات هذه المنطقة الحيوية للطاقة.

الأسهم المالية تصعد مقابل تراجع الطاقة

في أوروبا، كانت أسهم القطاع المالي الأكثر دعماً

ارتدت الأسهم الأوروبية يوم الثلاثاء مع تحسن معنويات المستثمرين بعد تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب التي أشار فيها إلى احتمال انتهاء الحرب في الشرق الأوسط بسرعة.

ارتفع مؤشر ستوكس الأوروبي الموحد بنسبة 1.9% ليصل إلى 606.26 نقطة عند الساعة 08:08 بتوقيت غرينتش، بعد أن أغلق عند أدنى مستوى له منذ أكثر من شهرين.

النفط يضغط على قطاعات الطاقة

أوضح ترامب يوم الاثنين أن الصراع مع إيران قد ينتهي

أسهم كوريا تقفز 5% وتعوض خسائرها التاريخية.. ما علاقة ترامب؟



شهدت أسواق الأسهم في كوريا الجنوبية ارتفاعاً قوياً خلال جلسة الثلاثاء بعد موجة تراجع حادة سجلتها الاثنين، مدعومة بتراجع أسعار النفط وتوقعات بإنهاء سريع للتوترات العسكرية في الشرق الأوسط.

وارتفع مؤشر «كوسبي» KOSPI، المؤشر الرئيسي لسوق الأسهم الكوري، بواقع 5.17% عند افتتاح التداول، مسجلاً 5,523.21 نقطة، قبل أن يواصل مكاسبه ويقفز إلى 5,539.49 نقطة، بزيادة إجمالية بلغت 5.48%. ويأتي هذا التعافي بعد هبوط قياسي بنسبة 5.96% في جلسة الاثنين.

تصريحات ترامب تدعم الأسواق

جاء صعود السوق بعد تصريح للرئيس الأميركي دونالد ترامب بأن الحرب مع إيران «كاملة للغاية»، ما أدى إلى تراجع أسعار النفط دون مستوى 90 دولاراً للبرميل، ما عزز معنويات المستثمرين حول العالم وأسهم في انتعاش الأسواق الآسيوية.

وقادت أسهم الشركات الكبرى قفزة السوق، إذ ارتفع سهم سامسونغ للإلكترونيات بنحو 8.59%، فيما صعدت أسهم «إس كيه هاينكس» SK Hynix بواقع 10.29%.

كما شهد مؤشر «كوسداك» Kosdaq، الذي يركز على شركات التكنولوجيا، ارتفاعاً ملحوظاً، فافتتح على 1,147.99 نقطة بزيادة 4.15%، قبل أن يتراجع قليلاً إلى 1,134.52 نقطة، بارتفاع 2.92% عن الجلسة السابقة.

وعلى صعيد العملات، عززت الرياح الإيجابية ثقة

366.9 و106.4 مليار وون على التوالي.

وتعد كوريا الجنوبية من أكثر الاقتصاديات حساسية للتوترات الجيوسياسية وأسعار النفط العالمية، نظراً لاعتمادها الكبير على الواردات في قطاع الطاقة، كما أن الأسواق الكورية تتأثر بسرعة بتغير معنويات المستثمرين الأجانب والمحليين.

في غضون ذلك، يعتبر مؤشر كوسبي المعيار الرئيس لأداء السوق، فيما يعكس مؤشر «كوسداك» الأداء في قطاع التكنولوجيا المتطور في البلاد، الذي يشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد الوطني.

المستثمرين في الاقتصاد الكوري، فارتفع سعر صرف الون مقابل الدولار إلى 1,470.18 وون للدولار بحلول الساعة 9:30 صباحاً، بعد أن كان الافتتاح عند 1,470.8 وون.

توقف مؤقت لأوامر الشراء

شهدت الجلسة أيضاً توقفاً مؤقتاً لأوامر الشراء الآلية لمدة خمس دقائق بعد ارتفاع عقود «كوسبي 200» المستقبلية، فيما اتجه المستثمرون الأفراد للبيع بصافي 447.7 مليار وون (305 ملايين دولار)، بينما كان المشترون الأجانب والمؤسسيون صافي مشترياتهم

بورصات عالمية

تحرك مجموعة السبع ينعش طوكيو.. «نيكاي» يقفز بعد انهيار حاد

أظهرت بيانات اليوم الثلاثاء أن اقتصاد اليابان نما بوتيرة أسرع من التقديرات الأولية في الربع الأخير من عام 2025، بدعم من تسارع استثمارات الشركات، رغم أن الصراع الحالي في الشرق الأوسط يلقي بظلاله على آفاق النمو. وفي مؤشر «نيكاي»، ارتفعت أسهم 207 شركات مقابل تراجع 18 سهماً فقط، مع تركيز أكبر المكاسب في قطاع الذكاء الاصطناعي الذي يتأثر بشدة بأسعار الطاقة نظراً لاحتياجاته الكبيرة من الكهرباء في عمليات الحوسبة. وقادت المكاسب شركة «لازرك» المتخصصة في معدات أشباه الموصلات والفحص، إذ قفز سهمها 14.2%. كما ارتفع سهم «سوميتومو للصناعات الكهربائية» 11.6%، في حين صعد سهم «فوروكاوا للصناعات الكهربائية» 10.3%.

الليلة لبحث آلية الإفراج عن احتياطات النفط. وتأتي هذه التحركات في محاولة لتهدئة الأسواق العالمية التي شهدت تقلبات حادة نتيجة الحرب في الشرق الأوسط. تصريحات ترامب تضيف بعداً جديداً للأسواق. قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن الحرب في الشرق الأوسط قد تنتهي قريباً، في وقت أظهر فيه التيار المتشدد في إيران دعماً للمرشد الأعلى الجديد مجتبي خامنئي. قالت ماكي ساوادا، خبيرة استراتيجيات الأسهم في شركة نومورا للأوراق المالية: «هناك بوضوح تأثير ارتداد بعد الانخفاض الحاد الذي شهدناه أمس». وأضافت: «الوضع لا يزال يعتمد على تطورات الشرق الأوسط، ولذلك نرى بالتأكيد احتمال حدوث تراجع جديد». أسهم الذكاء الاصطناعي تقود المكاسب

ارتفع مؤشر «نيكاي 225» للأسهم اليابانية الثلاثاء، مستعيداً جزءاً من خسائره الحادة في الجلسة السابقة، بعدما تفاعل المستثمرون مع تحركات من الاقتصادات الكبرى لاستخدام احتياطات النفط بهدف استقرار الأسواق التي هزتها الحرب في الشرق الأوسط. صعد المؤشر القياسي «نيكاي 225» 3.17% ليصل إلى 54,399.08 نقطة بحلول استراحة منتصف الجلسة، مستعيداً جزءاً من خسائره بعد هبوط بلغ 5.2% في جلسة الاثنين. كما ارتفع مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً 2.75% ليصل إلى 3,674.24 نقطة. تحركات مجموعة السبع لتهدئة أسواق الطاقة قالت وزيرة المالية اليابانية ساتسوكي كاتاياما إن وزراء الطاقة في دول مجموعة السبع من المتوقع أن يجتمعوا

389.3 مليون دولار صافي مبيعات الأجانب في بورصات الإمارات خلال جلسة الثلاثاء



عبر مضيق هرمز. كما توعده بتنفيذ قصف «أشد بكثير» إذا عطلت إيران إمدادات النفط. **شكوك بشأن تأثير التصريحات السياسية** قال إريك فان نوستران، كبير مسؤولي الاستثمار في «لازارد لإدارة الأصول»، في مقابلة مع تلفزيون «بلومبرغ»، إن تصريحات ترمب في المؤتمرات الصحفية «لم تكن مؤشراً واضحاً للأسواق»، مضيفاً أنه من الأفضل على المستثمرين التريث والتشكيك. وأضاف: «هناك قدر كبير من الثقة في الأسواق حالياً بأن الأمور ستهدأ بسرعة كما حدث في حالات سابقة من التوتر في الشرق الأوسط. لكن ما نراه اليوم، بالنظر إلى المدة المحتملة لإغلاق مضيق هرمز، مختلف تماماً. وسيؤثر ذلك في الاقتصاد العالمي بشكل كبير وعلى نطاق واسع». من جهته، اعتبر غارفيلد رينولدز، رئيس فريق «بلومبرغ» ماركتس لايف» في آسيا أن «الأضرار الاقتصادية تتجاوز بكثير التداعيات المباشرة لأسعار النفط. إذ من المتوقع حدوث صدمات تضخمية قد تدفع نحو ركود تضخمي نتيجة ضعف الطلب، ما يدفع البنوك المركزية إلى تبني سياسات نقدية أكثر تشدداً». وتابع: «آفاق الأسهم الآن أكثر قتامة بكثير مما كانت عليه قبل شهر».

إلى 11%. وعلى الرغم من هذا التراجع يوم الثلاثاء، فإن السعر لا يزال مرتفعاً بأكثر من 50% منذ بداية العام. كما تراجع الدولار أمام جميع عملات مجموعة العشر، بينما ارتفع عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات نقطتي أساس إلى 4.12% بعد توقف سلسلة ارتفاع استمرت خمسة أيام يوم الاثنين. في المقابل، ارتفع الذهب. وتشير هذه التقلبات الحادة إلى مدى حساسية الأسواق للأخبار المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط. كما أظهرت التقلبات عبر فئات الأصول المختلفة قليلاً من علامات التراجع، إذ ظل مؤشر لمخاطر السوق قريباً من المستويات التي سجلها عندما أعلن ترامب الرسوم الجمركية العالمية العام الماضي، في وقت يحاول المستثمرون التعامل مع صراع جيوسياسي سريع التطور لا يوفر إطاراً واضحاً للتداول. وقال ديلين وو، استراتيجي الأبحاث في «بيبرستون غروب»، إن «ما نشهده الآن هو ارتفاع ناتج عن الارتياح، بعد موجة نفور شديد من المخاطر، وليس تحولاً حقيقياً نحو بيئة إقبال كامل على المخاطرة». وقال ترامب إنه سيمنح إعفاءات من العقوبات المرتبطة بالنفط، وسيجعل البحرية الأميركية ترافق ناقلات النفط

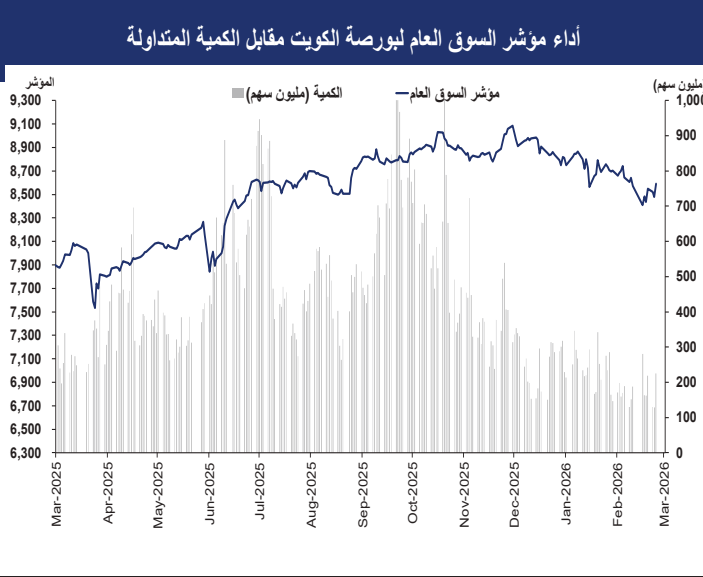
الأسهم الآسيوية ترتد بقوة مع تراجع أسعار النفط انتعشت الأسهم الآسيوية بعد موجة البيع التي شهدتها يوم الاثنين، فيما تراجعت أسعار النفط بعدما أشار الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى أن الحرب مع إيران قد تكون على وشك الانتهاء، ما عزز معنويات المستثمرين. ارتفع مؤشر «إم إس سي آي آسيا والمحيط الهادئ» بنسبة 2.4% فيما قادت أسهم التكنولوجيا المكاسب، بعد أن كان قد صعد في وقت سابق بنسبة تصل إلى 3.4%. كما يُتوقع أن ترتفع الأسهم الأوروبية. وفي المقابل، تراجعت العقود المستقبلية لمؤشر «إس أند بي 500» بنسبة 0.4% ما يشير إلى أن التعافي الذي بدأ في وول ستريت قد يفقد زخمه. وجاء التحول الإيجابي بعدما قال ترمب إن الحرب مع إيران قد تُحل «قريباً جداً». ومع ذلك، أعلنت عدة دول في الشرق الأوسط، من الإمارات إلى البحرين والكويت، عن تهديدات صاروخية أو أطلقت سفارات الإنذار أو اعترضت طائرات مسيرة يوم الثلاثاء. وأضاف ترمب أنه لا يعتقد أن الصراع سينتهي خلال هذا الأسبوع. **تراجع النفط وضعف الدولار** انخفض خام «برنت» بنسبة 4.6% إلى 94.36 دولار للبرميل، بعد أن كان قد انخفض في وقت سابق بما يصل

KAMCO
INVEST

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

10 مارس 2026



القطاعات	التغيير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغيير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام
بورصة الكويت	▲	8,592.2	1.34%	0.23%	(3.54%)
الطاقة	▲	1,852.1	0.16%	(1.18%)	6.76%
مواد أساسية	▲	766.1	3.21%	4.85%	(8.11%)
صناعية	▲	733.2	2.03%	0.31%	(3.22%)
سلع استهلاكية	▲	1,234.5	2.96%	(0.50%)	(9.21%)
رعاية صحية	=	571.2	0.00%	2.67%	(3.34%)
الخدمات الاستهلاكية	▲	2,286.6	1.45%	(3.30%)	(4.06%)
اتصالات	▲	1,312.8	1.03%	1.84%	7.12%
بنوك	▲	2,111.2	1.07%	0.60%	(2.71%)
التأمين	▲	1,852.0	2.05%	0.62%	(4.92%)
العقار	▲	1,865.6	1.83%	(0.67%)	(8.07%)
خدمات مالية	▲	1,706.1	2.26%	(1.69%)	(11.17%)
تكنولوجيا	▼	785.7	(0.92%)	0.00%	(17.56%)
مناقص	▲	379.0	2.13%	0.00%	(3.36%)

مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %	
		2025	2026
القيمة المتداولة (مليون سهم)	224.8	474.0	226.3
القيمة المتداولة (مليون دك)	70.7	128.2	68.6
عدد الصفقات	15,293	20,020	16,840

الاسم	القيمة المتداولة	التغيير اليومي	إغلاق خلال 52 أسبوع (دك)	القيمة المتداولة	التغيير اليومي	إغلاق خلال 52 أسبوع (دك)	مضاعف السعر	عدد التوزيعات	معدل دوران السهم	القيمة المتداولة	التغيير اليومي	إغلاق خلال 52 أسبوع (دك)
ولفان	13	1.1	0.091	▲	1.1	0.091	▲	1.1	0.091	▲	1.1	0.091
ثريا	6	-0.4	-0.172	▼	-0.4	-0.172	▼	-0.4	-0.172	▼	-0.4	-0.172
أسس	17	2.0	0.195	▲	2.0	0.195	▲	2.0	0.195	▲	2.0	0.195
بيتك ريت	81	-1.0	-1.192	▼	-1.0	-1.192	▼	-1.0	-1.192	▼	-1.0	-1.192
العقار	6,466	-0.7		▼	-0.7							
كويتية	545	2.0	0.215	▲	2.0	0.215	▲	2.0	0.215	▲	2.0	0.215
تمهيلات	100	0.0	0.284	▲	0.0	0.284	▲	0.0	0.284	▲	0.0	0.284
إيفا	1,410	1.0	0.392	▲	1.0	0.392	▲	1.0	0.392	▲	1.0	0.392
استثمارات	159	3.0	0.279	▲	3.0	0.279	▲	3.0	0.279	▲	3.0	0.279
مشاريع	148	2.0	0.078	▲	2.0	0.078	▲	2.0	0.078	▲	2.0	0.078
ساحل	44	1.0	0.059	▲	1.0	0.059	▲	1.0	0.059	▲	1.0	0.059
البيت	43	2.0	0.071	▲	2.0	0.071	▲	2.0	0.071	▲	2.0	0.071
أرزان	2,098	1.0	0.345	▲	1.0	0.345	▲	1.0	0.345	▲	1.0	0.345
المركز	27	3.0	0.135	▲	3.0	0.135	▲	3.0	0.135	▲	3.0	0.135
كمفك	13	3.0	0.154	▲	3.0	0.154	▲	3.0	0.154	▲	3.0	0.154
الأولى	858	4.0	0.118	▲	4.0	0.118	▲	4.0	0.118	▲	4.0	0.118
الخليجي	5	3.0	0.450	▲	3.0	0.450	▲	3.0	0.450	▲	3.0	0.450
أعيان	1,641	3.0	0.222	▲	3.0	0.222	▲	3.0	0.222	▲	3.0	0.222
بينان	97	3.0	0.070	▲	3.0	0.070	▲	3.0	0.070	▲	3.0	0.070
أصول	28	13.0	0.248	▲	13.0	0.248	▲	13.0	0.248	▲	13.0	0.248
كفك	0	6.0	0.133	▲	6.0	0.133	▲	6.0	0.133	▲	6.0	0.133
كامكو	501	-2.0	-0.205	▼	-2.0	-0.205	▼	-2.0	-0.205	▼	-2.0	-0.205
وطنية دق	47	1.0	0.110	▲	1.0	0.110	▲	1.0	0.110	▲	1.0	0.110
يونيكاب	123	8.0	0.284	▲	8.0	0.284	▲	8.0	0.284	▲	8.0	0.284
مدار	0	-0.9	-0.099	▼	-0.9	-0.099	▼	-0.9	-0.099	▼	-0.9	-0.099
الديرة	2,809	3.0	0.409	▲	3.0	0.409	▲	3.0	0.409	▲	3.0	0.409
الصفاء	272	2.0	0.268	▲	2.0	0.268	▲	2.0	0.268	▲	2.0	0.268
اكتتاب	243	0.0	0.032	▲	0.0	0.032	▲	0.0	0.032	▲	0.0	0.032
نور	774	4.0	0.398	▲	4.0	0.398	▲	4.0	0.398	▲	4.0	0.398
تمدين أ	0	0.0	1.174	=	0.0	1.174	=	0.0	1.174	=	0.0	1.174
الإماراتية	30	8.0	0.105	▲	8.0	0.105	▲	8.0	0.105	▲	8.0	0.105
آسيا	16	2.0	0.039	▲	2.0	0.039	▲	2.0	0.039	▲	2.0	0.039
راسيات	402	2.0	0.384	▲	2.0	0.384	▲	2.0	0.384	▲	2.0	0.384
الامتياز	256	3.0	0.044	▲	3.0	0.044	▲	3.0	0.044	▲	3.0	0.044
منارل	133	7.0	0.047	▲	7.0	0.047	▲	7.0	0.047	▲	7.0	0.047
صناعات	811	1.0	0.258	▲	1.0	0.258	▲	1.0	0.258	▲	1.0	0.258
وربة كيبيل	51	-5.0	-0.641	▼	-5.0	-0.641	▼	-5.0	-0.641	▼	-5.0	-0.641
التخصيص	54	0.0	0.066	▲	0.0	0.066	▲	0.0	0.066	▲	0.0	0.066
توصيلات	0	0.0	0.134	=	0.0	0.134	=	0.0	0.134	=	0.0	0.134
لفور	12	-1.0	-0.213	▼	-1.0	-0.213	▼	-1.0	-0.213	▼	-1.0	-0.213
تمويل خليج	6,044	4.0	0.177	▲	4.0	0.177	▲	4.0	0.177	▲	4.0	0.177
إنفست	130	2.0	0.093	▲	2.0	0.093	▲	2.0	0.093	▲	2.0	0.093
عمار	29	1.0	0.086	▲	1.0	0.086	▲	1.0	0.086	▲	1.0	0.086
المنار	22	1.0	0.103	▲	1.0	0.103	▲	1.0	0.103	▲	1.0	0.103
البورصة	2,019	5.0	125.0	▲	5.0	125.0	▲	5.0	125.0	▲	5.0	125.0
بيوت	347	1.0	0.360	▲	1.0	0.360	▲	1.0	0.360	▲	1.0	0.360
خدمات مالية	22,343	-1.7		▼	-1.7							
الأنظمة	42	-1.0	-0.108	▼	-1.0	-0.108	▼	-1.0	-0.108	▼	-1.0	-0.108
تكنولوجيا	42	0.0		=	0.0							
شمال الزور	221	2.1	0.144	▲	2.1	0.144	▲	2.1	0.144	▲	2.1	0.144
مناقص	221	0.0		=	0.0							
إجمالي بورصة الكويت	70,681	0.2		▲	0.2							

الاسم	القيمة المتداولة	التغيير اليومي	إغلاق خلال 52 أسبوع (دك)	القيمة المتداولة	التغيير اليومي	إغلاق خلال 52 أسبوع (دك)	مضاعف السعر	عدد التوزيعات	معدل دوران السهم	القيمة المتداولة	التغيير اليومي	إغلاق خلال 52 أسبوع (دك)
سنيما	0	0.0	1.405	=	0.0	1.405	=	0.0	1.405	=	0.0	1.405
شفاق	0	-2.0	-0.230	▼	-2.0	-0.230	▼	-2.0	-0.230	▼	-2.0	-0.230
إيفا فندق	358	4.0	0.869	▲	4.0	0.869	▲	4.0	0.869	▲	4.0	0.869
أوليفو	1,059	2.0	0.263	▲	2.0	0.263	▲	2.0	0.263	▲	2.0	0.263
منزهات	0	0.0	0.130	=	0.0	0.130	=	0.0	0.130	=	0.0	0.130
الجزيرة	900	1.0	0.1670	▲	1.0	0.1670	▲	1.0	0.1670	▲	1.0	0.1670
السور	0	0.0	0.274	=	0.0	0.274	=	0.0	0.274	=	0.0	0.274
فيوتشر كيد	31	3.0	0.104	▲	3.0	0.104	▲	3.0	0.104	▲	3.0	0.104
النفيل	50	16.0	0.214	▲	16.0	0.214	▲	16.0	0.214	▲	16.0	0.214
العيد	0	0.0	0.216	=	0.0	0.216	=	0.0	0.216	=	0.0	0.216
الغتم	932	1.0	0.138	▲	1.0	0.138	▲	1.0	0.138	▲	1.0	0.138
الخدمات الاستهلاكية	3,330	(3.0)		▼	(3.0)							
زين	2,755	1.0	0.558	▲	1.0	0.558	▲	1.0	0.558	▲	1.0	0.558
أريد	71	2.0	0.1715	▲	2.0	0.1715	▲	2.0	0.1715	▲	2.0	0.1715
أس تي سي	464	2.0	0.634	▲	2.0	0.634	▲	2.0	0.634	▲	2.0	0.634
ديجنس	109	0.0	1.000	=	0.0	1.000	=	0.0	1.000	=	0.0	1.000
اتصالات	3,399	1.8		▲	1.8							
كويت ت	355	9.0	0.640	▲	9.0	0.640	▲	9.0	0.640	▲	9.0	0.640
خليج ت	0	0.0	0.751	=	0.0	0.751	=	0.0	0.751	=	0.0	0.751
أهلية ت	13	1.0	0.760	▲	1.0	0.760	▲	1.0	0.760	▲	1.0	0.760
وربة ت	19	-5.0	-0.165	▼	-5.0	-0.165	▼	-5.0	-0.165	▼	-5.0	-0.165
الاعادة	6	3.0	0.423	▲	3.0	0.423	▲	3.0	0.423	▲	3.0	0.423
أوليفو تكافل	2	1.0	0.173	▲	1.0	0.173	▲	1.0	0.173	▲	1.0	0.173
ب ك تأمين	0	0.0	0.191	=	0.0	0.191	=	0.0	0.191	=	0.0	0.191
التأمين	401	0.6		▲	0.6							
سوكوك	76	3.0	0.070	▲	3.0	0.070	▲	3.0	0.070	▲	3.0	0.070
عقارات ك	2,278	2.0	0.354	▲	2.0	0.354	▲	2.0	0.354	▲	2.0	0.354
متحدة	35	1.0	0.274	▲	1.0	0.274	▲	1.0	0.274	▲	1.0	0.274
وطنية	48	1.0	0.070	▲	1.0	0.070	▲	1.0	0.070	▲	1.0	0.070
صالحية	568	0.0	0.375	▲	0.0	0.375	▲	0.0	0.375	▲	0.0	0.375
تمدين ع	0	2.0	0.439	▲	2.0	0.439	▲	2.0	0.439	▲	2.0	0.439
اجيال	0	0.0	0.316</									

 watania
Al-Watania Paper Products Company
الشركة الوطنية للمنتجات الورقية



سنة معاك
من سنين
ومكلمين **20**

100%
منتج كويتي
عدد ورق صحيح
ألياف طبيعية

اطلب الآن واحصل على

خصم 15%

استخدم الكود

ramdan2026

order.alwataniapaper.com



تحول جذري في سوق العمل الكويتي: طلبات التوظيف الخاص ترتفع 59.8% في 2025

بقلم د. عدنان البدر

ckbafa@gmail.com

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصداقة والأعمال

التحول نحو القطاع الخاص هو نتاج ضغوط اقتصادية ووعي مجتمعي متزايد وليس وليد الصدفة.

الوافدون 96.36% من هذه الوظائف. في المقابل، يستحوذ القطاع الحكومي على 75.1% من موظفيه من المواطنين، مما يعكس استمرار التركيز الوظيفي في دائرة الدولة. هذا التباين الهيكلي يطرح سؤالاً جوهرياً: هل يكفي ارتفاع عدد الطلبات لتحقيق "تكويت" حقيقي للقطاع الخاص، أم أن العقبات الهيكلية—كالخجوة في المهارات، وتباين توقعات الرواتب، وبيئة العمل—ما زالت تُشكل حاجزاً يصعب اختراقه؟ من تقرير بروكابيتا-2025 (الذي حللناه في المقالة السابقة): نمو التوظيف في الكويت: 8.2% فقط المتوسط الخليجي: 24% 88.6% من الشركات الكويتية: "لا نجد الكفاءات المناسبة". بمعنى آخر: من الـ 15,000 طلب إضافي، ربما 2,000-3,000 فقط ستتحول إلى وظائف حقيقية. ماذا عن الـ 12,000 الباقين؟ سيواجهون واقعاً قاسياً: رفض بسبب «عدم توافق المهارات» عروض برواتب «أقل من التوقعات» وظائف في قطاعات «غير مرغوبة»

ما الذي غاب عن الإحصاء؟ عناصر حاسمة لصورة أشمل

إنني أرى أن التقرير الرسمي، رغم أهميته، يفتقر إلى مؤشرات نوعية تجعل الصورة الإحصائية أكثر هولستية وقابلية للتطبيق الاستراتيجي. ومن أبرز العناصر التي كان يجب تضمينها:

1. التوزيع العمري والجندري: من هم الفئات العمرية الأكثر إقبالاً على القطاع الخاص؟ وهل تختلف التوجهات بين الذكور والإناث؟
2. مطابقة المؤهلات مع متطلبات السوق: ما نسبة الحاصلين على شهادات جامعية في تخصصات مطلوبة فعلياً في القطاع الخاص (كالتكنولوجيا، والتمويل، والهندسة)؟
3. توقعات الرواتب مقابل الواقع: ما الفجوة بين توقعات الباحثين عن عمل والعروض المتاحة في السوق؟
4. التوزيع الجغرافي: هل تتركز الطلبات في محافظات معينة؟ وكيف يؤثر ذلك على سياسات التوطين الإقليمية؟
5. تحليل القطاعات الفرعية: أي قطاعات داخل الخاص (مثل التقنية، والرعاية الصحية، والخدمات اللوجستية) تجذب المواطنين أكثر؟
6. معدلات الاستبقاء والدوران الوظيفي: كم من المواطنين الذين التحقوا بالقطاع الخاص بقوا في وظائفهم لأكثر من عام؟
7. فجوة المهارات: ما المهارات الناعمة والتقنية التي يفتقدها الباحثون عن عمل وفقاً لتقييمات أرباب العمل؟
8. الرواتب والمزايا النسبية: ما الفرق الحقيقي في إجمالي التعويضات (بما في ذلك المعاشات، وساعات العمل، والضمان الوظيفي) بين القطاعين؟
9. مؤشرات الرضا الوظيفي: كيف يقيّم المواطنون تجربة العمل في القطاع الخاص من حيث البيئة، والتطوير المهني، والتوازن

«الأمان الوظيفي» الحقيقي يكمن في تطوير الذات والقدرة على الإبداع في بيئة تنافسية، وليس في انتظار ترقية روتينية.

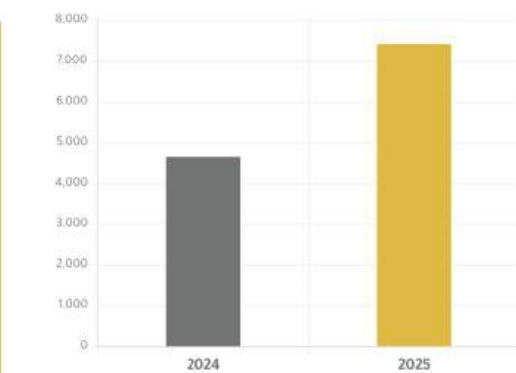
نمو طلبات التوظيف في القطاع الخاص بنسبة 59.8% خلال عام واحد

59.8%

معدل النمو السنوي للطلبات

طلب 2025: 7,418 طلبات عام
طلب 2024: 4,642 طلبات عام
طلب +2,776: الزيادة الصافية

يعكس هذا النمو تغيراً جوهرياً في عقلية الباحثين عن عمل وتزايد الثقة في فرص القطاع الخاص كخيار مهني أول.



زيادة أعداد الباحثين عن عمل لفترات طويلة «قنبلة موقوتة» تتطلب حلولاً غير تقليدية.

34.2% من إجمالي الباحثين عن عمل استهدفوا القطاع الخاص في 2025

21,667

إجمالي المواطنين المسجلين للبحث عن عمل

القطاع الخاص 7,418 مواطناً (34.2%)

القطاع الحكومي 14,249 مواطناً (65.8%)

رغم استمرار جاذبية القطاع الحكومي، إلا أن حصة القطاع الخاص تشهد نمواً مطرداً يعكس نجاح سياسات التكويت والتحفيز.



«القوى العاملة» تؤكد: 31344 باحثاً عن عمل.. والخاص يجذب المزيد

لأول مرة: أغلبية المسجلين الجدد في 2026 يفضلون القطاع الخاص

الفترة: يناير - 18 فبراير 2026

2,752 مواطناً

إجمالي المسجلين الجدد للبحث عن عمل

تجاوز نسبة 50% يمثل علامة فارقة في تاريخ سوق العمل الكويتي، مما يشير إلى تحول استراتيجي في توجهات القوى العاملة الوطنية نحو الاقتصاد الخاص.

52.8%

نسبة الراغبين في القطاع الخاص

زلزال ناعم في سوق العمل الكويتي
قفزة نوعية تاريخية في توجه المواطنين
نحو القطاع الخاص.. هل هذا «رغبة» أم
«اضطرار»؟ والأرقام تخفي تحديات أكبر
في مشهد يعكس تحوُّلاً ديموغرافياً
واقتصادياً عميقاً، كشفت بيانات الهيئة العامة
للقوى العاملة لعام 2025 عن ارتفاع لافت
في رغبات المواطنين الكويتيين للتوظيف
في القطاع الخاص خلال عام 2025، بنسبة
59.8%، ليصل عدد الطلبات إلى 7,418 طلباً،
مقابل 4,642 طلباً في العام السابق. يُعتبر
هذا تحوُّلاً دراماتيكياً في بوصلة التوظيف
الوطنية لعام 2025 وبداية 2026، ومشهداً
اقتصادياً جديداً يتسم بزيادة الثقة في بيئة
الأعمال غير الحكومية، مدفوعاً بتغيرات في
السياسات العامة وتطلعات الجيل الجديد من
الخريجين، ويمثل نقطة تحول تاريخية في
التوازن التقليدي بين القطاعين العام والخاص
في الكويت. لكن وراء هذه النسبة المُبهرة،
تختفي تفاصيل إحصائية دقيقة تستدعي
وقفة تحليلية متعمقة، لا سيما في ظل سعي
الكويت الحثيث لتنويع اقتصادها وتقليل
الاعتماد على الإيرادات النفطية.
الأرقام التي تُقرأ بين السطور لـ 59.8%
ليست «رغبة» خالصة، بل «إدراك» متأخر
لحقيقة واحدة: الوظيفة الحكومية لم تعد
ضماناً، والقطاع الخاص لم يعد خياراً -
بل أصبح ضرورة.

تشير البيانات الرسمية إلى أن إجمالي
المسجلين للبحث عن عمل في 2025 بلغ
21,667 مواطناً، منهم 34.2% فقط (7,418)
اختاروا القطاع الخاص، بينما فضل 65.8%
(14,249) التوجه نحو الوظائف الحكومية.
وهذا يعني أن التحول، رغم سرعته، لا يزال في
مراحله الأولى، وأن الجاذبية التقليدية للوظيفة
العامة—بما توفره من استقرار وامتيازات—
ما زالت تُشكل العامل الحاسم لدى الغالبية.
الأكثر دلالة هو ما أظهرته مؤشرات بداية
2026: وحتى 18 فبراير، سجّل 2,752 مواطناً
جديداً كباحثين عن عمل، وأبدى 52.8% منهم
رغبتهم في الانضمام للقطاع الخاص. هذه
القفزة في النسبة خلال أشهر قليلة قد تعكس
تحسُّناً في الثقة، أو استجابة لحملة توعوية،
أو ربما ضغوطاً اقتصادية دفعت الشباب لإعادة
النظر في خياراتهم المهنية. فالسؤال الحرج:
هل هذه صدمة إيجابية (وعي جديد) أم صدمة
سلبية (أزمة خيارات)؟ الإجابة الأرجح: مزيج
من الاثنين - 30% وعي، و70% اضطرار.

الفجوة الهيكلية: 3.6% فقط من قوى
العمل الخاصة كويتيون

هنا تكمن المفارقة الكبرى: رغم الزيادة في
الطلبات، لا يزال تمثيل المواطنين في القطاع
الخاص ضئيلاً للغاية. فوفقاً لبيانات الهيئة
العامة للمعلومات المدنية، يشكل الكويتيون
3.63% فقط من إجمالي العاملين في القطاع
الخاص (1.825 مليون عامل)، بينما يشغل

نجاح رؤية «كويت 2035» يعتمد على تحويل الـ 31 ألف مواطن من «باحثين عن عمل» إلى «صناع قيمة مضافة»

سوق العمل الكويتي في منعطف جديد: كفاءة تشغيلية ترتفع... وضغوط المواهب تتصاعد

ذكية. فإذا كان الهدف هو تعزيز مشاركة المواطنين في القطاع الخاص، فإن المعالجة تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد:

- تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني لتتوافق مع احتياجات السوق المستقبلية، مع التركيز على المهارات الرقمية والريادية.

- تحفيز القطاع الخاص عبر حوافز ضريبية ودعم جزئي للرواتب في السنوات الأولى، لتقليل فجوة التكلفة بين الموظف الوطني والوافد.

- تعزيز الشفافية في بيانات سوق العمل، عبر منصة وطنية توفر معلومات آنية عن الوظائف المتاحة، والمهارات المطلوبة، ومتوسطات الرواتب.

- إطلاق برامج توجيه مهني مكثفة للشباب، تربط بين تطلعاتهم وواقع الفرص الاقتصادية.

- مراجعة هيكل المكافآت في القطاع الحكومي لضمان عدالة تنافسية، دون الإخلال بالاستقرار المالي للدولة.

خارطة المؤهلات: فائض أكاديمي وعجز مهني

عند تحليل الملف التعليمي للباحثين عن عمل، نجد أن الكوادر الوطنية تمتلك قاعدة تعليمية صلبة، لكنها تفرض تحديات على مستوى استيعاب التخصصات. يشكل حملة الشهادات الجامعية (البكالوريوس) الكتلة الأكبر بـ 17,839 مواطناً، يليهم حملة الدبلوم بـ 6,491 شخصاً. يكشف التقرير عن اختلال واضح في مخرجات التعليم؛ فبينما يكتظ السوق بحملة البكالوريوس والدبلوم (أكثر من 24 ألفاً)، نجد أن حملة «التأهيل المهني» لا يتجاوزون 81 شخصاً. هذا التباين الصارخ يوجه رسالة قاسية للمؤسسات التعليمية: السوق يصرخ طلباً للفنيين والمهنيين، بينما تستمر الجامعات في ضخ الأكاديميين. القطاع الخاص اليوم يبحث عن «المهارة» (Knowledge, Skills, and Attitudes (KSA's) قبل «الشهادة»، ومن هنا تنبع ضرورة إعادة توجيه بوصلة التعليم نحو الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الرقمي والصناعي.

خاتمة: الرهان على

«الجدارة» Competency»

إن بيانات «القوى العاملة» هي صرخة تنبيه للجميع. القطاع الخاص أصبح القبلية الجديدة، والشباب الكويتي أثبت استعداداً للتحدي. الكرة الآن في ملعب القطاع الخاص لتقديم بيئة عمل جاذبة، وفي ملعب الحكومة لتطوير تشريعات تحمي حقوق العاملين في الخاص، وفي ملعب التعليم لسد فجوة المهارات. إن الكويت تمر بمرحلة مخاض اقتصادي، ومن هنا ينجح في قراءة هذه الأرقام اليوم، هو من سيقود دفة المستقبل غداً. إن التحول في تفضيلات التوظيف لدى المواطنين الكويتيين هو إشارة إلى بداية مرحلة جديدة في العلاقة بين المواطن والدولة وسوق العمل و ليس مجرد مؤشر إحصائي عابر. لكن النجاح في هذه المرحلة مرهون بقدرتنا على قراءة البيانات بعمق، وملء الفجوات المعرفية، وتصميم سياسات مرنة تستجيب لتطلعات الشباب وواقع الاقتصاد العالمي. الكويت تمتلك مقومات النجاح: شباب متعلم، موارد مالية، وإرادة سياسية للإصلاح. ما نحتاجه الآن هو جرعة إضافية من الشجاعة التحليلية، وبناء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص لتحقيق رؤية تنمية مستدامة. لا تُفاسد قوة الاقتصاد بعدد الوظائف الحكومية، بل بقدرتها على خلق فرص منتجة في اقتصاد متنوع، حيث يكون المواطن شريكاً في البناء، لا مجرد مستفيد من الربح.

ارتفاع هائل في رغبات الكويتيين للعمل في القطاع الخاص: 59.8% زيادة في 2025



إحصاءات «القوى العاملة»: 34.2% من الباحثين عن عمل يميلون للقطاع الخاص



ما نحتاجه الآن هو جرعة إضافية من الشجاعة التحليلية، والاستثمار في البيانات كأداة لصنع القرار



بناء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص لتحقيق رؤية تنمية مستدامة.



بين الحياة والعمل؟

10. برامج التدريب والتأهيل: ما نسبة المستفيدين من برامج «إعادة التأهيل» الحكومية، وما أثرها الفعلي على فرص التوظيف؟

11. الوقت المتوسط للعثور على وظيفة: كم تستغرق عملية التوظيف في القطاع الخاص مقارنة بالحكومي؟

12. دوافع التحول: ما الأسباب الرئيسية وراء تغيير التفضيل (استطلاعات رأي نوعية)؟

13. وجهة نظر أصحاب العمل: ما التحديات التي تواجه الشركات في توظيف وتدريب المواطنين؟

14. أثر التنوع الاقتصادي: كيف ترتبط اتجاهات التوظيف بمشاريع رؤية «كويت جديدة» ومبادرات التنمية غير النفطية؟

15. مؤشرات التنافسية الإقليمية: كيف يقارن أداء سوق العمل الكويتي مع نظرائه في دول مجلس التعاون؟

ما وراء الأرقام

إن هذا التحول نحو القطاع الخاص هو نتاج ضغوط اقتصادية ووعي مجتمعي متزايد وليس وليد الصدفة. الجيل الجديد من الكويتيين بدأ يدرك أن «الأمان الوظيفي» الحقيقي يكمن في تطوير الذات والقدرة على الإبداع في بيئة تنافسية، وليس في انتظار ترقية روتينية. ومع ذلك، تظل زيادة أعداد الباحثين عن عمل لفترات طويلة «قنبلة موقوتة» تتطلب حلولاً غير تقليدية. إن نجاح رؤية «كويت 2035» يعتمد كلياً على قدرة الدولة على تحويل هؤلاء الـ 31 ألف مواطن من «باحثين عن عمل» إلى «صناع قيمة مضافة». إن بقاء هذا العدد الضخم في «منطقة الظل» يمثل هدراً اقتصادياً يجب معالجته عبر برامج تدريب تحويلية فورية.

الحقيقة القاسية في سوق العمل الكويتي

في عالم يتسارع فيه التنافس، يبدو التوظيف الحكومي كحلم بعيد المنال. حتى لو انتظرت 5 سنوات، فرصك في التوظيف الحكومي محدودة جداً. دعونا نستعرض الأرقام التي تكشف الواقع الصادم، ونفهم لماذا يتجه الجيل الجديد نحو بدائل أكثر جدوى. الأرقام الصادمة:

عدد الخريجين سنوياً: حوالي 15,000 خريج. التوظيف الحكومي السنوي: حوالي 12,000 وظيفة فقط.

العجز السنوي: أكثر من 3,000 شخص ينتظرون دون توظيف.

العجز التراكمي على 5 سنوات: أكثر من 15,000 شخص متراكمين.

إضافة إلى ذلك... عدد المنتظرين على القوائم: 16,500 شخص (بناءً على بيانات قديمة، والرقم الحالي أكبر بكثير).

المعادلة البسيطة (والمؤلمة)

إذا تخرجت اليوم وعمرك 22 عاماً، وانتظرت دورك في قائمة الانتظار، قد تُوظف بعمر 30-27 عاماً!

صوت الجيل الجديد

«لا أستطيع الانتظار 8-5 سنوات!» - هذا هو الشعار الذي يرددده الشباب، الذين يبحثون عن فرص فورية في القطاع الخاص، حيث الابتكار والنمو أسرع، بدلاً من الانتظار في طوابير لا تنتهي. هل حان الوقت لإعادة التفكير في مسارك المهني؟

رؤية استشرافية: من الأرقام إلى السياسات الفعالة

لا يكفي أن نحتفي بارتفاع النسب المئوية؛ بل يجب تحويل هذه البيانات إلى سياسات

خطة استمرارية الأعمال خط الدفاع الصامت الذي يحمي المؤسسات عندما تتوقف الأنظمة

بقلم - عمرو علاء

مسؤول مطابقة والتزام



خطة استمرارية الأعمال و فوائدها وما هي



وثيقة.

الشفافية تجاه العملاء

من الممارسات المهمة أيضا في إطار استمرارية الأعمال أن تكون المؤسسة شفافة مع عملائها بشأن الإجراءات المتخذة لضمان استمرار الخدمات.

ولهذا، يتم عادة إبلاغ العملاء بوجود خطة استمرارية للأعمال وآليات التعامل مع حالات الطوارئ بما يعزز ثقتهم في قدرة المؤسسة على إدارة الأزمات.

فالاستقرار التشغيلي لا ينعكس فقط على أداء المؤسسة بل على مستوى الثقة في السوق ككل.

دور الإدارة العليا

نجاح خطة استمرارية الأعمال يعتمد بشكل كبير على دعم الإدارة العليا، فوجود قيادة واضحة ومسؤوليات محددة يضمن سرعة اتخاذ القرار عند حدوث الأزمة، ويمنع حالة الارتباك التي قد تؤدي إلى تضاعف الخسائر، كما أن إشراك الإدارة العليا في إعداد ومراجعة هذه الخطط يعزز ثقافة الاستعداد للأزمات داخل المؤسسة.

عزيزي القارئ

عندما تسمع عن مؤسسة تعطلت أعمالها بسبب أزمة مفاجئة لا تسأل فقط عن سبب الأزمة أسأل السؤال الأهم:

هل كانت لديها خطة للاستمرار؟

فالأزمات قد تكون خارج السيطرة لكن الاستعداد لها دائما داخلها.

والمؤسسات التي تبني خطط استمرارية حقيقية لا تحاول منع الأزمات فقط بل تضمن أنها ستظل واقفة عندما تعصف العواصف.

الأزمات قد تعطل الأنظمة لكنها لا يجب أن تعطل المؤسسة.

فالمؤسسات القوية ليست تلك التي لا تواجه الأزمات بل تلك التي تستمر رغمها.

أحد أهم أركان خطة استمرارية الأعمال يتمثل في حماية الأنظمة التقنية والبيانات الحيوية للمؤسسة، ولهذا تتضمن الخطط عادة إجراءات تضمن:

* الاحتفاظ بنسخ احتياطية من المعلومات والبيانات.

* إمكانية استرجاع البيانات بسرعة عند حدوث خلل أو تعطل.

* تأمين الأنظمة الأساسية التي تعتمد عليها العمليات التشغيلية والمالية.

فالبيانات في العصر الحديث تمثل العمود الفقري لأي مؤسسة، وفقدانها أو تعطل الوصول إليها قد يؤدي إلى توقف كامل للأعمال.

مواقع تشغيل بديلة

ضمن أهم التدابير التي تعتمدها المؤسسات لضمان استمرارية أعمالها وجود مواقع تشغيل بديلة يمكن الانتقال إليها في حال تعطل الموقع الرئيسي.

هذه المواقع تتيح للموظفين مواصلة العمل وتضمن استمرار تقديم الخدمات للعملاء دون انقطاع طويل.

كما يجب أن تتضمن الخطة تحديد طرق بديلة للتواصل بين الموظفين والعملاء بما يضمن استمرار العمليات حتى في حال تعطل قنوات الاتصال المعتادة.

تحديث الخطط واختبارها

خطة استمرارية الأعمال ليست وثيقة جامدة، بل يجب مراجعتها وتحديثها بشكل دوري، فالغيرات التي تطرأ على هيكل الأعمال أو الأنظمة التقنية أو مواقع العمل قد تستدعي تحديث الإجراءات لضمان فعاليتها.

كما ينبغي اختبار هذه الخطط بشكل دوري من خلال تمارين محاكاة للأزمات، للتأكد من أن الفرق المختلفة قادرة على تنفيذ الإجراءات المطلوبة في الوقت المناسب.

فالخطة التي لا يتم اختبارها تبقى مجرد

الأزمات لا تعطي موعدا مسبقا، هي تأتي فجأة وتختبر كل شيء وفي تلك اللحظة لا تنتقد المؤسسة قوة رأس المال فقط، بل قوة التخطيط.

فالمؤسسات لا تنهار عندما تقع الأزمة، بل عندما تكتشف أنها لم تستعد لها.

في عالم الأعمال الحديث لم يعد السؤال هو هل ستواجه المؤسسات أزمة، بل متى ستحدث، هجوم سيبراني، انقطاع في الأنظمة، خلل تقني واسع، اضطراب سياسي، أو حتى كارثة طبيعية قد تؤدي في دقائق إلى توقف العمليات بالكامل. وفي مثل هذه اللحظات الحرجة يظهر الفارق الحقيقي بين مؤسسة تدير أعمالها بردود الأفعال وأخرى تديرها بمنهجية استباقية.

هنا يأتي مفهوم خطة استمرارية الأعمال التي أصبحت اليوم أحد أهم أعمدة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر.

استمرارية الأعمال ليست خيارا

خطة استمرارية الأعمال هي منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تضمن قدرة المؤسسة على مواصلة عملياتها الأساسية حتى في حال حدوث اضطراب كبير أو توقف مفاجئ في أنظمتها أو عملياتها.

ولا يقتصر الهدف من هذه الخطط على استمرار العمل فقط بل يمتد إلى حماية حقوق العملاء والحفاظ على استقرار العمليات المالية وضمان الوفاء بالالتزامات التعاقدية والتنظيمية حتى في أصعب الظروف.

وفي المؤسسات المالية على وجه الخصوص تصبح استمرارية الأعمال مسألة حيوية لأن توقف العمليات لا يؤثر على المؤسسة وحدها بل قد يمتد تأثيره إلى السوق ككل.

ما الذي يجب أن تتضمنه خطة الاستمرارية؟

خطة استمرارية الأعمال لا تقتصر على وثيقة إدارية بل يجب أن تتضمن مجموعة واضحة من العناصر التنظيمية والتشغيلية التي تضمن استمرار العمل في حالات الطوارئ و من أهم هذه العناصر:

* تحديد العمليات الحيوية التي لا يمكن للمؤسسة التوقف عنها.

* تحديد المسؤولين عن تنفيذ خطة الاستمرارية وإدارة الأزمة.

* وضع أولويات واضحة للتعامل مع حالات الانقطاع المفاجئ للأعمال.

كما يجب أن تتضمن الخطة آليات واضحة للتواصل الداخلي بين إدارات المؤسسة، إضافة إلى قنوات اتصال خارجية مع العملاء والجهات التنظيمية والأطراف ذات العلاقة.

فإدارة الأزمة لا تعتمد فقط على الإجراءات التشغيلية، بل تعتمد أيضا على وضوح التواصل وسرعة اتخاذ القرار.

حماية الأنظمة والبيانات

في ظل الظروف الراهنة «تطبيق خطة استمرارية الأعمال».. ضرورة ملحة!

بقلم - تامر عبد العزيز

أمين سر - مدير إدارة الموارد البشرية



في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة وما يصاحبها من تحديات جيوسياسية واقتصادية وأمنية، أصبحت مسألة تطبيق خطط استمرارية الأعمال واحدة من أهم الأدوات الإدارية التي تعتمد عليها المؤسسات الحديثة لضمان استمرار عملياتها التشغيلية وحماية مصالحها الحيوية. فالأزمات، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو صحية، أو تقنية، لم تعد أحداثاً استثنائية نادرة، بل أصبحت جزءاً من واقع بيئة الأعمال المعاصرة، الأمر الذي يفرض على المؤسسات الاستعداد المسبق للتعامل معها بفعالية وكفاءة.

العالم دون تعطيل العمليات التشغيلية أو الخدمات المقدمة للعملاء.

وفي القطاع المالي، قامت مؤسسات مصرفية عالمية مثل JPMorgan Chase بتفعيل خطط استمرارية الأعمال عبر توزيع فرق العمل على مواقع تشغيل مختلفة، إضافة إلى تشغيل مراكز بيانات احتياطية لضمان استمرار الخدمات المصرفية والتداول المالي دون انقطاع، حتى في أصعب الظروف التي صاحبها الجائحة.

أما في القطاع الصناعي، فقد واجهت شركة Toyota اختباراً حقيقياً بعد الزلزال الكبير الذي ضرب اليابان عام 2011. وبفضل تطبيقها لنظام متقدم لإدارة المخاطر وخطط استمرارية الأعمال، استطاعت الشركة إعادة تشغيل جزء كبير من عملياتها الإنتاجية خلال فترة قصيرة نسبياً مقارنة بالعديد من الشركات الأخرى التي تأثرت سلاسل إمدادها لفترات أطول.

كما برزت تجربة HSBC خلال الأزمات المالية العالمية، حيث اعتمد البنك على خطط استمرارية متقدمة تضمنت مراكز تشغيل بديلة في دول مختلفة، وهو ما ساعده على الحفاظ على تقديم الخدمات المصرفية لعملائه حول العالم دون توقف.

وعليه تعكس هذه النماذج العالمية حقيقة مهمة مفادها أن المؤسسات التي تستثمر في إعداد خطط استمرارية الأعمال واختبارها بشكل دوري تكون أكثر قدرة على التعامل مع الأزمات غير المتوقعة. فوجود خطط واضحة يشمل حماية الموظفين، وتأمين الأنظمة التقنية، وتوفير مواقع تشغيل بديلة، يضمن الحد الأدنى من التعطل ويقلل الخسائر التشغيلية والمالية.

إدارة المخاطر والتعامل مع الأزمات بشكل احترافي، وهو ما يعزز من مستوى الثقة ويقوي العلاقة طويلة الأمد مع العملاء.

ثقافة مؤسسية قائمة على الجاهزية

لم تعد خطط استمرارية الأعمال مجرد وثائق إجرائية يتم الاحتفاظ بها في الأدراج، بل أصبحت جزءاً من الثقافة المؤسسية الحديثة التي تقوم على مبدأ الاستعداد الدائم وإدارة المخاطر بشكل استباقي. فالمؤسسات الناجحة هي تلك التي لا تنتظر وقوع الأزمة لتبدأ التفكير في الحلول، بل تبادر بوضع السيناريوهات المحتملة والاستعداد لها مسبقاً.

وبذلك يمكن القول إن تطبيق خطة استمرارية الأعمال لم يعد خياراً إدارياً، بل ضرورة استراتيجية لضمان استدامة المؤسسات وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة بثقة وكفاءة.

أمثلة واقعية على تطبيق خطط استمرارية الأعمال

على المستوى العالمي، هناك العديد من المؤسسات التي أثبتت أهمية خطط استمرارية الأعمال عندما واجهت أزمات مفاجئة، وتمكنت بفضل هذه الخطط من تقليل الخسائر والحفاظ على استقرار عملياتها.

فعلى سبيل المثال، خلال جائحة كورونا عام 2020، تمكنت شركات التكنولوجيا الكبرى مثل Google و Microsoft من الحفاظ على استمرارية عملياتها بشكل شبه كامل، وذلك بفضل جاهزية بنيتها التحتية الرقمية وتفعيل خطط العمل عن بُعد بشكل سريع ومنظم. وقد سمح ذلك لموظفيها بالعمل من مختلف أنحاء

يقتصر على البعد الإنساني فقط، بل يمتد أيضاً إلى ضمان استقرار بيئة العمل واستمرار الإنتاجية، حيث إن الموظف الآمن والمطمئن يكون أكثر قدرة على أداء مهامه بكفاءة حتى في ظل الأزمات.

استمرارية التشغيل وتقليل المخاطر

تسهم خطط استمرارية الأعمال كذلك في تقليل المخاطر التشغيلية التي قد تتعرض لها المؤسسات في أوقات الأزمات. فوجود إجراءات واضحة للتعامل مع السيناريوهات المختلفة يساعد على تقليل زمن التعطل، ويضمن استمرار تقديم الخدمات الأساسية للعملاء دون انقطاع.

وفي القطاعات الحيوية مثل القطاع المالي والاستثماري، تكتسب هذه الخطط أهمية مضاعفة، نظراً لما يمثله استقرار الخدمات المالية من عامل رئيسي في الحفاظ على ثقة العملاء والأسواق. ولذلك تحرص المؤسسات المالية المتقدمة على اختبار خطط الاستمرارية بشكل دوري والتأكد من جاهزيتها للتطبيق في أي وقت.

حماية حقوق العملاء وتعزيز الثقة

من الجوانب الأساسية التي تعالجها خطط استمرارية الأعمال أيضاً حماية حقوق العملاء وضمان استمرار تقديم الخدمات لهم دون تأثر كبير بالأزمات. فالعملاء يعتمدون على المؤسسات في إدارة أموالهم أو تلبية احتياجاتهم المختلفة، وأي توقف مفاجئ في الخدمات قد يؤدي إلى فقدان الثقة أو تكبد خسائر غير متوقعة.

ومن هنا، فإن المؤسسات التي تطبق خطط استمرارية فعالة ترسل رسالة واضحة لعملائها مفادها أنها قادرة على

إن خطة استمرارية الأعمال (Business Continuity Plan - BCP) تمثل إطاراً منظماً يهدف إلى ضمان استمرار العمليات الأساسية للمؤسسة في حال وقوع أي طارئ أو أزمة قد تؤثر على قدرتها التشغيلية. وتعمل هذه الخطة على تحديد الإجراءات والبدائل التشغيلية التي تمكن المؤسسة من مواصلة تقديم خدماتها وتقليل آثار التعطل أو التوقف المحتمل.

وفي ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد والمنطقة بشكل عام، تبرز أهمية تطبيق هذه الخطط أكثر من أي وقت مضى، حيث تزداد احتمالات التعرض لمخاطر مختلفة قد تؤثر على استقرار الأعمال، مثل تعطل سلاسل الإمداد، أو التحديات الأمنية، أو الاضطرابات الاقتصادية، أو حتى المخاطر التقنية المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية.

لماذا أصبح تطبيق الخطة ضرورة الآن؟

تكتسب أهمية تطبيق خطة استمرارية الأعمال في الوقت الحالي في قدرتها على توفير آلية واضحة لإدارة الأزمات والتعامل معها بشكل منهجي ومنظم، بدلاً من الارتجال في اتخاذ القرارات عند وقوع الأحداث الطارئة. فالمؤسسات التي تمتلك خططاً واضحة ومدروسة تكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المفاجئة، وتتمتع بمرونة تشغيلية تمكنها من تقليل الخسائر والحفاظ على استقرار أعمالها. كما تساعد هذه الخطط الإدارات التنفيذية على تحديد الأولويات التشغيلية، وضمان استمرار الأنشطة الحيوية التي تمثل العمود الفقري لعمل المؤسسة، إضافة إلى توفير بدائل تشغيلية مثل العمل عن بُعد، أو نقل العمليات إلى مواقع بديلة، أو تفعيل أنظمة تقنية احتياطية.

حماية الموظفين في مقدمة الأولويات:

من أهم الأهداف التي تسعى إليها خطط استمرارية الأعمال حماية العنصر البشري داخل المؤسسة. فالموظفون يمثلون رأس المال الحقيقي لأي منظمة، ومن هنا تأتي أهمية وضع آليات واضحة تضمن سلامتهم في حالات الطوارئ، سواء من خلال توفير إجراءات السلامة، أو تفعيل أنظمة العمل المرنة، أو تقليل المخاطر المرتبطة بالحضور الميداني عند الضرورة.

إن الاهتمام بسلامة الموظفين لا



عزيزي القارئ المسؤول:

وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية الحالية، فإن تطبيق خطط استمرارية الأعمال يمثل خطوة استراتيجية لضمان استقرار المؤسسات وحماية مواردها البشرية والتشغيلية، إضافة إلى الحفاظ على حقوق العملاء وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال..

أعيان العقارية تحقق زيادة في صافي الأرباح بنسبة 17% لتصل إلى 8.2 فلس للسهم



إبراهيم العوضي:

• البدء بتنفيذ وتطوير مشروع شاطئ العقيلة على مساحة 60 ألف متر مربع والإفتتاح في الربع الثاني 2027



علي الخميس:

• تجاوز الإيرادات التشغيلية للشركة مبلغ 7.8 مليون دينار كويتي و 6% توزيعات نقدية

أعلنت شركة أعيان العقارية عن نتائجها المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، حيث سجلت الشركة صافي ربح بلغ 3.4 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 8.2 فلس للسهم الواحد مقارنة بربح بلغ 2.9 مليون دينار كويتي في عام 2024 أي ما يعادل 7 فلس للسهم الواحد، وبزيادة قدرها 17%، وقد أوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 6%، أي 6 فلس لكل سهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

وبهذه المناسبة، أعرب رئيس مجلس الإدارة علي الخميس، عن فخره بما حققته «أعيان العقارية» من نتائج خلال عام 2025، والتي أظهرت نمواً في كافة المؤشرات المالية، حيث ارتفعت الإيرادات التشغيلية من 7 مليون دينار في عام 2024 إلى 7.86 مليون دينار في عام 2025 بزيادة قدرها 12%، كما زادت إجمالي موجودات الشركة بنسبة 10% من 98.3 مليون دينار في عام 2024 إلى 107.88 مليون دينار في عام 2025، كما بلغ إجمالي حقوق الملكية للشركة 64.7 مليون دينار، مؤكداً أن الشركة تمكنت من تحقيق أرباح فاقت التوقعات الموضوعية ضمن خطة العمل السنوية، وأرجع هذا النجاح إلى تحسن الإيرادات التشغيلية للشركة، إلى جانب الأداء القوي للشركات الزميلة التي ساهمت بشكل كبير في تعزيز النتائج المالية. أما على صعيد أنشطة الشركة خلال العام، فقد أوضح الرئيس التنفيذي إبراهيم العوضي بأن الشركة تواصل تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز حضورها في القطاع العقاري، وتنوع أنشطتها، ورفع كفاءة أدائها التشغيلي والاستثماري، بما ينعكس إيجاباً على قيمة ما تقدمه لعملائها ومستثمريها. وأكد العوضي أن الشركة حافظت على مستويات إشغال مرتفعة لعقاراتها في الكويت، بما في ذلك أصلها الرئيسي «مجمع وبرج يال»، كما قامت الشركة مؤخراً بإتمام عملية شراء الحصة المتبقية منه، في خطوة تعكس ثقتها بأداء هذا الأصل الحيوي ومكانته ضمن محافظتها العقارية لتصل نسبة ملكية الشركة في العقار بعد عملية الشراء إلى 100%. وأضاف العوضي أن الشركة تمكنت كذلك من المحافظة على مستويات إشغال مرتفعة لعقاراتها الأخرى الموزعة في كل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي أسهم في دعم العوائد التشغيلية وتعزيز الأداء العام للشركة. ومن جهة أخرى، قامت إحدى الشركات التابعة للشركة بشراء مجمع استثماري في دولة الكويت بمساحة تبلغ 4,000 متر مربع، بما يدعم توجه المجموعة نحو تعزيز أصولها المدرة للدخل وتوسيع نطاق استثماراتها المحلية.

وفيما يتعلق بإدارة أملاك الغير، بين العوضي أن الشركة واصلت جهودها لاستقطاب محافظ عقارية جديدة، ومن أبرزها محافظة جمعية الهلال الأحمر الكويتية، كما تم تمديد عقد إدارة جزء من عقارات الأمانة العامة للأوقاف (العقارات الاستثمارية)، بما يعكس الثقة الكبيرة في جودة خدماتها وكفاءة أدائها. كما تدير الشركة حالياً ما يقارب من 400 عقار من مختلف الأنواع، تشمل العقارات الحرفية والصناعية والاستثمارية والتجارية والسكنية، بقيمة إجمالية تقارب 1.8 مليار دولار أمريكي. وإلى جانب ذلك، تقدم الشركة أيضاً خدمات التقييم العقاري للعديد من البنوك المحلية والجهات الأخرى، بما يعكس تنوع

ومن جهة أخرى، أوضح العوضي أن الشركة واصلت من خلال إدارة الاستشارات العقارية تنظيم وترتيب لقاءات وملتقيات استثمارية لعملائها، بهدف إطلاعهم على السوق البريطاني واستعراض مشاريع لمطورين عقاريين مرموقين، بما يسهم في تمكين الراغبين في الشراء والاستثمار من الاستفادة من فرص استثمارية نوعية، واتخاذ قرارات مبنية على رؤية أوضح ومعرفة أعمق بالأسواق الخارجية.

وفي إطار التطوير المؤسسي، أطلقت الشركة هويتها البصرية الجديدة خلال عام 2025 بما يعكس تطلعاتها المؤسسية المستقبلية ويعزز حضورها في السوق، كما واصلت إصدار تقريرها العقاري النصف سنوي الذي يقدم رؤى متعمقة حول السوق العقاري في دولة الكويت بمختلف قطاعاته السكنية والاستثمارية والتجارية والصناعية ضمن مسؤوليتها المجتمعية في توفير كافة المعلومات العقارية الممكنة التي قد تساهم في تعزيز شفافية السوق وجعله أكثر كفاءة، ولتعزيز حرص الشركة المستمر على ضرورة أن تكون المعلومة متاحة لجميع المتعاملين في السوق العقاري.

واختتم العوضي تصريحه بالتأكيد على أن هذه الإنجازات تعكس التزام شركة أعيان العقارية بمواصلة النمو والتطوير، وتعزيز كفاءتها التشغيلية والاستثمارية، وترسيخ مكانتها في القطاع العقاري، بما يحقق قيمة مستدامة لعملائها ومستثمريها، ويعزز دورها كشركة رائدة في القطاع العقاري في الكويت

خدماتها العقارية وإتساع قاعدة أعمالها. أما في إطار تعزيز الشراكة مع القطاع العام، وتنفيذاً لتوجهات الدولة نحو إتاحة المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في تطوير واستثمار المشاريع الحكومية، أوضح العوضي أن أعيان العقارية وقعت عقداً مع شركة المشروعات السياحية لهدم وإعادة بناء وتجهيز وتشغيل شاطئ العقيلة (بلاج 7) بهدف تطوير حدائق ومنتزهات ومركز ترفيهي، وقد تم خلال العام الماضي البدء بأعمال التنفيذ والتطوير للمشروع، الذي يقام على مساحة تقارب 60 ألف متر مربع، وبواجهة بحرية تمتد إلى 454 متراً ومن المتوقع أن يفتتح المشروع للزوار في الربع الثاني من عام 2027. ويتميز المشروع بتصميمه المتكامل الذي يضم مرافق ترفيهية وترويحية، ومدينة مائية، وصالة ألعاب بمساحة 2,600 متر مربع، وصالة متعددة الاستخدام بمساحة أربعة آلاف متر مربع شاملة كافة الخدمات لإقامة الفعاليات المتنوعة، ونادياً صحياً بمساحة بنائية تبلغ أربعة آلاف متر مربع، إلى جانب عدد من المطاعم والمحلات التجارية المتنوعة، بما يخلق بيئة ترفيهية متكاملة وفرصاً استثمارية متنوعة وواعدة.

وفي سياق اهتمام الشركة بالمشاركة في المشاريع التنموية الكبرى، بين العوضي إلى أن الشركة تقدمت إلى مرحلة التأهيل الأولية لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية لمشروع المطور العقاري، بما يعكس توجهها نحو المساهمة في المشاريع الإسكانية المستقبلية وتعزيز حضورها في الفرص التنموية الواعدة.

4.6% نموًا في الأرباح الصافية لـ «التجارية العقارية» خلال 2025

مجلس الإدارة يقترح توزيع أرباح نقدية 3% وأسهم منه 3%



عبد الفتاح معرفي

أعلنت الشركة التجارية العقارية عن تحقيقها لنمو في الأرباح الصافية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مؤكدة على قوة وكفاءة استراتيجيتها التشغيلية والاستثمارية. حيث حققت الشركة صافي أرباح بقيمة 16,314,480 دينار كويتي، معلنة عن زيادة بنسبة 4.6% مقارنة بالعام الماضي.

وأشار عبد الفتاح معرفي، رئيس مجلس الإدارة، إلى أن نتائج أعمال الشركة شهدت استقراراً في صافي الإيرادات من الأنشطة التشغيلية مدعومة بمعدلات اشغال مرتفعة، وكذلك في إيرادات الشركات الزميلة، فيما انخفضت الأرباح من الاستثمارات نتيجة الانخفاض في أرباح تقييم بعضها. من ناحية أخرى فقد ارتفعت أرباح تقييم الاستثمارات العقارية مقارنة بالعام السابق، مما يعكس تركيز الشركة المستمر على أصولها الاستراتيجية.

كما أشار معرفي إلى تحسن مؤشرات الأداء الرئيسية الأخرى للشركة، بما في ذلك العائد على حقوق المساهمين والعائد المجمع على إجمالي الموجودات والعائد على رأسمال الشركة المدفوع، مؤكداً على التزام «التجارية العقارية» للسعي لمواصلة تحقيق النمو وتعزيز العوائد لمساهميها في الأعوام القادمة إن شاء الله. وقد بلغ العائد على حقوق المساهمين 5.4% بزيادة مقدارها 3.4%، وعائد الأرباح المجمعة إلى إجمالي الموجودات 3.1% بزيادة مقدارها 1.3%، والعائد على رأسمال الشركة المدفوع 8.6% بزيادة مقدارها 1.6% مقارنة بالعام السابق.

وبناءً على النتائج المحققة فقد أوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 3% من القيمة الإسمية للسهم، وتوزيع أسهم منحة بنسبة 3% (3 سهم لكل مئة سهم). وتعد هذه النتائج دليلاً قاطعاً على قدرة «التجارية العقارية» والتزامها لمساهميها بالسعي الدائم إلى تحقيق نمو مستدام والمحافظة على مكانتها الرائدة في السوق العقاري.

وأكد معرفي أن شركة التجارية العقارية تتابع عن كثب التطورات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة وتقييم انعكاساتها المحتملة على السوق المحلي والأسواق العالمية والإقليمية، مشيراً إلى أن الشركة تتمتع بمركز مالي متين واستراتيجية استثمارية مرنة تمكنها من التعامل مع مختلف المتغيرات. وأضاف أن التجارية مستمرة في تنفيذ خططها لتحقيق نمو مستدام من خلال تعزيز الأداء التشغيلي وتنويع مصادر الدخل محلياً ودولياً بما يضمن حماية حقوق المساهمين وتحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، قامت الشركة التجارية العقارية وشركاتها التابعة خلال عام 2025 بالاستثمار في قطاع المستودعات والخدمات اللوجستية في دول مجلس التعاون الخليجي، مستهدفة الأصول اللوجستية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج. ويعكس هذا الاستثمار التزام الشركة بتوسيع محافظتها الإقليمية والاستفادة من النمو المتزايد في الطلب على البنية التحتية اللوجستية. كما تقوم التجارية بدور المستشار الفني لأحد مديري الاستثمار في المملكة العربية السعودية في هذا القطاع.

وخلال عام 2025، وقعت التجارية أيضاً مذكرة تفاهم مع

الأطفال والأجيال الصاعدة، بالإضافة إلى زيارة مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال، حيث تم تنظيم أنشطة ترفيهية وتفاعلية وتوزيع الهدايا على الأطفال المصابين بالسرطان، لإدخال الفرحة إلى قلوبهم وتخفيف معاناتهم، تأكيداً على التزام الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع.

وعلى صعيد دعم وتمكين الشباب، حرصت الشركة التجارية على رعاية مشاريع تخرج طلبة كلية الهندسة في جامعة الكويت، إلى جانب مشاركتها في معرض فرص التدريب العملي الذي نظمته مؤسسة «إنجاز الكويت» لعام 2025. كما قدمت رعايتها لجائزة الاستدامة ضمن برنامج الشركات التابع للمؤسسة، في إطار دعمها لمفاهيم ريادة الأعمال المستدامة.

وفيما يخص التوعية الصحية، استمرت الشركة في دعم واستضافة الحملات العامة في بوليفارد مول، وتنظيم جلسات توعية للموظفين بالتعاون مع مستشفى المواساة الجديد ومعهد دسمان للسكري، إلى جانب تنظيم حملات للتبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم المركزي في الكويت في مختلف عقارات الشركة، دعماً لقدرة النظام الصحي الوطني وتعزيزاً للتضامن المجتمعي.

ووجه معرفي الشكر والتقدير للمساهمين، وأعضاء مجلس الإدارة، والفريق التنفيذي، وجميع موظفي الشركة لما قدموه من دعم ثابت وجهود متفانية أدت إلى تحقيق الأهداف. كما أعرب عن تمنياته بالسلام والازدهار للكويت، قيادة وشعباً، وللعالم بأسره.

واختتم معرفي تصريحه بالدعاء إلى الله أن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه، وأن يرزقها دوام الأمن والاستقرار، في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الشيخ/ صباح الخالد الحمد الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ أحمد عبدالله الأحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.

شركة الصين الحكومية للهندسة والإنشاءات (CSCEC)، وذلك لاستكشاف بعض الفرص للتطوير والمشاركة في مشاريع محتملة تطرحها الجهات الحكومية في دولة الكويت.

كما قامت إحدى الشركات التابعة للتجارية، في شهر يوليو 2025، بتوقيع اتفاقية شراكة مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتطوير مشروع يمتد لمدة 22 عاماً في منطقة القيروان بدولة الكويت، ويشمل إنشاء مجمع تجاري وناوٍ صحي ومواقف عامة للسيارات.

وأضاف معرفي أن «التجارية» لم تتوان عن ترسيخ إيمانها بأهمية المسؤولية الاجتماعية في تطبيق وتعزيز مبادئ حوكمة الشركات، مؤكداً استمرارها في أداء دورها المجتمعي تحت شعار «نحن نهتم»، حيث أقامت الشركة النسخة العاشرة من مهرجان «إشراق أمل» الذي سلط الضوء على مواهب الأطفال من ذوي الهمم عبر عروض فنية ومسرحية عكست دورهم الحيوي في مسيرة التقدم والتنمية المجتمعية، كما أقامت في إطار هذا الالتزام النسخة الأولى من معرض «إشراق أمل» الفني، الذي نُظّم بهدف دعم وتمكين الأشخاص ذوي الهمم، بما يعزز مفاهيم الدمج المجتمعي ويوسع آفاق مشاركتهم الفعالة في مختلف المجالات.

وقد عززت الشركة التجارية العقارية التزامها بالمسؤولية الاجتماعية من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات الاجتماعية والبيئية والتعليمية والصحية. فقد شجعت النسخة التاسعة من مبادرة «أزرع شجرة في وطني» إلى جانب حملة تنظيف الشاطئ في شاطئ أبراج الكويت على المساهمة في خلق بيئة أكثر استدامة، وتعزيز الوعي البيئي وتحفيز إطلاق مبادرات مماثلة. كما قامت الشركة بتوسيع نطاق المبادرات الثقافية والمجتمعية من خلال إقامة النسخة الثالثة من برنامج «بالعربي أحلى» في مجمع سيمفوني ستايل، والذي يهدف إلى تعزيز هويتنا العربية وتنمية المهارات اللغوية لدى

بنسبة حضور تجاوزت 80%

الجمعية العمومية لبنك بوبيان تقر توزيع أرباح بواقع 7% نقداً و7% أسهم منحة

عبدالعزیز الشایع: بوبیان یواصل تحقیر نمو متوازن مدعوماً بثقة المساهمين والعملاء



لقطة جماعية لرئيس مجلس الإدارة عبدالعزیز الشایع والإدارة التنفيذية لبنك بوبيان

2026 مارس 26	يوم حيازة السهم (آخر يوم تداول للسهم محملاً بالاستحقاقات)
2026 مارس 29	أول يوم بدون الاستحقاق
2026 مارس 31	يوم الاستحقاق (تاريخ تحديد المساهمين المسجلين بسجلات البنك والمستحقين للأرباح النقدية ولأسهم المنحة)
2026 إبريل 5	يوم البدء في توزيع الأرباح النقدية وإدراج أسهم المنحة في سجلات المساهمين

القطاع، إلى جانب استقراره في المركز الثالث محلياً ضمن التصنيف السنوي لأكثر 100 شركة مدرجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مجلة «MEED» العالمية.

وقال الشایع «خلال العام 2025، نجحنا في إصدار صكوك أولية غير مضمونة (Senior Unsecured) بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لأجل 5 سنوات، وذلك ضمن إطار برنامج الصكوك الخاص بالبنك والبالغ حجمه الإجمالي 3 مليارات دولار أمريكي، والذي تم إطلاقه في عام 2019.

توزيع الأرباح

وبناء على موافقة الجمعية العامة العادية وغير العادية، فقد تقرر أن يكون الجدول الزمني المقترح لتوزيع الأرباح النقدية وإدراج توزيع أسهم المنحة في سجل مساهمي البنك كالتالي :-

تنفيذ إستراتيجية بوبيان 2028»

منحة. وخلال ذات الفترة ارتفعت أصول البنك إلى 10.2 مليار دينار كويتي بزيادة 9% عن العام الماضي، كما بلغت محفظة التمويل 7.7 مليار دينار كويتي بنمو 11%، فيما ارتفعت الأرباح التشغيلية إلى 133 مليون دينار كويتي بزيادة 11%، وارتفعت الحصة السوقية للبنك من التمويل المحلي إلى 12.3%.

وأشار الشایع إلى بعض إنجازات البنك خلال العام الماضي، والتي تشمل تقدمه 20 مرتبة ضمن قائمة أكبر 500 بنك في العالم من براند فاينانس العالمية المتخصصة في تقييم العلامات التجارية مقارنة بعام 2024، ليحافظ على مركزه الثالث محلياً وضمن قائمة أكبر 25 مصرف عربي. بينما رسخ البنك حضوره في المشهد الاقتصادي وعزز موقعه الريادي إقليمياً بتواجده ضمن قائمة «فوربس» العالمية لأكثر 100 شركة مدرجة في الشرق الأوسط لعام 2025، ليأتي في المركز الثالث محلياً على مستوى

عقد بنك بوبيان جمعياته العامة العادية وغير العادية بنسبة حضور تجاوزت 80%، حيث تمت الموافقة على بنود جدول الأعمال وإقرار توزيع أرباح نقدية 7% و 7% أسهم منحة.

وفي كلمته خلال الاجتماع، أكد رئيس مجلس إدارة بنك بوبيان، عبدالعزیز عبدالله دخيل الشایع أن عام 2025 شهد تحديات متسارعة على مستوى الاقتصاد العالمي في ظل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية، التي انعكست على مختلف القطاعات وقطاعات الأعمال.

وأشار إلى أن الاقتصاد الكويتي أثبت متانة ركائزه واستقرار أركانه بفضل السياسات المالية الحكيمة، فيما أظهر القطاع المصرفي الكويتي مرونة عالية وقدرة واضحة على التكيف مع المتغيرات، مما عزز مكانة دولة الكويت كمركز مالي محوري في المنطقة. * مؤشرات مالية قوية

وأكد الشایع «في ظل هذا المشهد الاقتصادي سريع التغير، واصل «بوبيان» مسيرته الناجحة في تحقيق نمو متوازن في مختلف مؤشرات الأداء الرئيسية خلال عام 2025، مدعوماً بثقة مساهميه وعملائه وكفاءة نموذج أعماله وجودة إدارة المخاطر، مما رسخ موقعه كأحد أكثر البنوك الإسلامية جاهزية لمواصلة النمو خلال المرحلة القادمة.»

وخلال العام 2025، كان «بوبيان» قد حقق أرباحاً صافية بلغت 100.5 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 4% مقارنة بعام 2024، وبلغت الأرباح قبل الضرائب 118 مليون دينار كويتي بنمو بلغ 17%، مقارنة بالعام الماضي، فيما بلغت ربحية السهم 21.4 فلس. وفي ضوء هذه المؤشرات الإيجابية، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة 7% نقداً و7% أسهم



عادل الماجد: نركز على تعزيز حصتنا السوقية بشكل انتقائي على مستوى الفئات الأساسية



من اليسار عبدالله النجران التوجيهي وعبد السلام الصالح وفي أقصى اليمين وليد الباقوت



عبد العزيز الشايح وعادل الماجد خلال انعقاد الجمعية العمومية لبنك بوبيان

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد "نواصل في بوبيان تنفيذ إستراتيجية "بوبيان 2028" مع تركيز واضح على الإنجاز وعلى تطوير حصتنا السوقية بشكل انتقائي على مستوى الفئات الأساسية، مع ضمان الموازنة بين المخاطر واعتبارات رأس المال. وقد قيّمت المجموعة تنفيذ إستراتيجيتها في ضوء ظروف الأسواق المحلية والعالمية، بما يضمن النمو المستدام للإيرادات مع الحفاظ على ريادتها في تقديم الحلول المبتكرة".

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الشركة التابعة لبنك لندن والشرق الأوسط في المملكة العربية السعودية (BLME Capital)، نمواً قوياً في الأصول المدارة من خلال نجاحها في التواصل مع العملاء الإقليميين. وعلى صعيد التوسع في حضورنا الدولي، سجل بنك "Nomo" الذراع الرقمي لشركتنا التابعة "بنك لندن والشرق الأوسط BLME" نمواً مطرداً ونشاطاً ملموساً عبر دول مجلس التعاون الخليجي.

المجموعة المصرفية للشركات

من ناحية أخرى، أشار الماجد إلى أن عام 2025 جاء ليؤكد التزام البنك بإعادة تعريف مفهوم الخدمات المصرفية للشركات من خلال الانتقال من دور الممول التقليدي إلى شريك إستراتيجي فاعل. وقد واصلت المجموعة تقديم حلول مصرفية متكاملة متوافقة مع الشريعة، مصممة لدعم قدرة الشركات على التوسع وإدارة السيولة بكفاءة.

وأضاف "كما شهد ذات العام استمرار الزخم الإيجابي لأداء شركتنا التابعة، شركة بوبيان كابيتال للاستثمار، حيث حققت نمواً ملحوظاً في إجمالي الأصول المدارة (AUM)، بما انعكس على ارتفاع الأرباح وإيرادات الرسوم".

وعلى مستوى الصناديق المغلقة، استكملت "بوبيان كابيتال" بنجاح الاكتتاب الخاص بأربعة صناديق لتأجير الأصول والمعدات وصندوق لسكن الطلبة في المملكة المتحدة، وفي قطاع الملكية الخاصة، كما تم تنفيذ ثلاث صفقات تتماشى مع إستراتيجية الاستثمار في الفرص المحلية ذات القيمة المضافة وقامت الشركة بتحسين تطبيقها الرقمي ومنصة التداول عبر إضافة السوق الصيني للتوسع في الخيارات الاستثمارية المتاحة لعملائها.

وبالنسبة لشركة "بوبيان للتأمين التكافلي"، واصلت

الشركة تحقيق أداء قوي، حيث حافظت للعام الثاني على التوالي على تصنيف القوة المالية للمؤمن (IFS) عند المستوى "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة من وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني، بما يعكس متانة مركزها المالي ومكانتها بين مصاف شركات التأمين الأقوى في المنطقة.

رؤية التحول والابتكار الهادف

من ناحية أخرى قال الماجد «بينما يواصل بوبيان مسيرته الحافلة نحو النمو والتحول الشامل، شكّل عام 2025 محطة فارقة جسدت قدرتنا على الابتكار الهادف والتنفيذ المنضبط والتطور المستمر الذي يحاكي تطورات عملائنا ويواكب المتغيرات».

وأضاف «يؤكد بوبيان التزامه الراسخ بتقديم حلول مالية مبتكرة ترتقي بتجربة العميل. وسعيًا لبلورة هذه الإستراتيجية، حرصنا خلال 2025 على تصميم خدماتنا ومنتجاتنا وفق أعلى المعايير العالمية التي تلبي احتياجات ومتطلبات مختلف شرائح العملاء، وهو ما انعكس على ارتفاع مستويات رضا العملاء التي بلغت 96%، ومستوى مؤشر مقياس «إن بي إس» (NPS) البحثي لقياس تجربة العملاء والذي بلغ 88%». وأكد الماجد أن "بوبيان" يواصل العمل وفق رؤية واضحة تركز على تحقيق نتائج نوعية، وتعزيز حضوره في قطاعات العمل الأكثر تأثيراً في السوق، مع توجيه جهوده نحو الفرص التي تخلق قيمة

حقيقية للعملاء.

شكر وتقدير

واختتم رئيس مجلس الإدارة كلمته في الجمعية العامة بتوجيه أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى مقام سمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبد الله الأحمد الصباح حفظه الله، مشيداً بالجهود المتواصلة لترسيخ دعائم الاستقرار ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية في البلاد. كما أعرب عن تقديره للجهات الرقابية وفي مقدمتها بنك الكويت المركزي بقيادة سعادة المحافظ باسل أحمد الهارون، لما يبذلونه من جهود في تعزيز متانة القطاع المصرفي الكويتي وترسيخ جاهزيته للتعامل مع مختلف المتغيرات الإقليمية والدولية، سائلاً المولى عز وجل أن يديم على دولة الكويت نعمة الأمن والاستقرار والازدهار.

كما توجه بالشكر إلى جميع أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك على جهودهم الكبيرة وتقديم بالشكر كذلك لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع موظفي البنك على تعاونهم والتزامهم وحرصهم على دعم البنك وما يصب في مصلحته ومصلحة مساهميه.

عمومية «الاستثمارات الوطنية» تقرر توزيع 25% أرباحاً نقدية من القيمة الإسمية للسهم

الاستثمارات الوطنية تحقق أرباحاً قابلة للتوزيع تقدر بـ 24 مليون دينار كويتي بواقع 30 فلس كويتي



التشغيلية، مؤكداً أن هذه المؤشرات تعكس قدرة الشركة على تقديم خدمات ذات قيمة مضافة للعملاء وتعظيم حقوق المساهمين، ضمن إطار من التخطيط الاستراتيجي المدروس والرؤية الواضحة للنمو المستدام.

واسترسل الفلاح الأداء المالي للشركة خلال عام 2025، حيث حققت الشركة صافي أرباح بلغ 24 مليون دينار كويتي بواقع 30 فلس للسهم الواحد، بارتفاع نسبته 98% في انعكاس مباشر لكفاءة نموذج أعمالها وفاعلية النهج الاستثماري، رغم استمرار التحديات الاقتصادية العالمية وتباين أداء بعض الأسواق المالية. وأشار الفلاح إلى أبرز المؤشرات المالية مبيناً ارتفاع إجمالي موجودات الشركة بنسبة 26% ليلعب 735 مليون دينار كويتي بنهاية العام، بالإضافة إلى ارتفاع إجمالي حقوق المساهمين للشركة الأم بنسبة 21% لتبلغ 240 مليون دينار كويتي، بما يعكس متانة المركز المالي للشركة واستمرارية قدرتها على دعم أنشطتها الاستثمارية والتشغيلية ضمن إطار متوازن ومستدام.

وأضاف الفلاح أن الإيرادات الشاملة الأخرى سجلت نمواً خلال العام 2025 لتصل إلى 36 مليون دينار كويتي بارتفاع بلغ 50%. كما بلغت إيرادات الشركة 47 مليون دينار كويتي للعام الماضي، ونمواً بنسبة 20% في إجمالي الأصول المدارة والتي بلغت 1.3 مليار دينار كويتي.

وقال الفلاح أن الاستثمارات الوطنية تواصل العمل على استكشاف آفاق استثمارية جديدة في الأسواق المحلية والدولية، بما يساهم في توسيع نطاق أعمالها وتعزيز تنوع محفظتها الاستثمارية، وذلك عبر تبني استراتيجيات متقدمة تركز على التحليل المستمر لاتجاهات الأسواق واستشراف الفرص الواعدة في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يدعم تنافسيتها ويعزز حضورها الإقليمي والدولي.

وتوجّه الفلاح بالشكر والتقدير إلى جميع عملاء ومساهمي شركة الاستثمارات الوطنية على ثقته المستمرة بمجلس إدارة الشركة، مؤكداً أن هذه الثقة الثمينة شكلت حجر الأساس في دعم استراتيجية شركة الاستثمارات الوطنية وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها في القطاعات الاقتصادية والاقصادية، وكان لها الأثر الإيجابي في تمكين الشركة من تحقيق مؤشرات مالية وتشغيلية إيجابية على مختلف الأصعدة، رغم الصعوبات التي فرضتها الأوضاع الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي، والتي برزت تداعياتها على أداء الأسواق الإقليمية والدولية.



خالد وليد الفلاح:

- الاستثمارات الوطنية تواصل تعزيز موقعها في القطاعين المالي والاستثماري، مستندةً إلى قاعدة مالية راسخة وتوجهات استراتيجية مدروسة
- استراتيجية الاستثمارات الوطنية تركز على الابتكار وتطبيق أفضل الممارسات في تقديم الخدمات المالية والاستثمارية
- تحقيق النمو المستدام وتعظيم العوائد للمساهمين يأتيان في مقدمة أولويات شركة الاستثمارات الوطنية

عقدت شركة الاستثمارات الوطنية اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 10 مارس 2026، في مقر الشركة بمجمع الخليجية، وبنسبة حضور بلغت 73.326%، وتم اعتماد انعقاد اجتماع الجمعية حضورياً وإلكترونياً من قبل المساهمين.

وأقرت الجمعية العامة العادية كافة بنود جدول الأعمال، ومن بينها توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 25% من رأس المال بواقع 25 فلساً للسهم الواحد (بعد طرح أسهم الخزينة) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة وفقاً لمواعيد وقواعد الاستحقاقات المعمول بها. وخلال كلمته أمام الجمعية العامة، أعرب رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية خالد وليد الفلاح عن تقدير مجلس الإدارة وفخره لما تحقّق من نتائج وإنجازات بارزة خلال العام المنصرم، مشيراً إلى أن الشركة تواصل تعزيز موقعها المتقدم في القطاعين المالي والاستثماري، مستندةً إلى قاعدة مالية راسخة وتوجهات استراتيجية مدروسة تدعم قدرتها على خلق قيمة مستدامة للمساهمين، وتساهم في دعم مسيرة النمو الاقتصادي وتنمية البيئة الاستثمارية.

وبيّن الفلاح أن شركة الاستثمارات الوطنية تواصل المضي قدماً في ترسيخ سجلها الحافل بالإنجازات النوعية، من خلال استراتيجية واضحة تركز على الابتكار وتطبيق أفضل الممارسات في تقديم الخدمات المالية والاستثمارية، مؤكداً أن تحقيق النمو المستدام وتعظيم العوائد للمساهمين يأتيان في مقدمة أولويات الشركة، إلى جانب تطوير منظومة متكاملة من الحلول المالية التي تستجيب لاحتياجات العملاء وتواكب المتغيرات المتسارعة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وأشار الفلاح إلى أن عام 2025 مثل محطة مفصلية في مسيرة شركة الاستثمارات الوطنية، حيث واصلت الشركة ترسيخ مفهوم الاستدامة باعتباره ركناً محورياً في استراتيجيتها طويلة الأجل، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أدائها المالي من خلال تحقيق نتائج تشغيلية متينة وأرباح سنوية مجزية. وبيّن أن الشركة سجلت معدلات ربحية قوية، إلى جانب تحقيق مستويات متقدمة في العائد على متوسط الموجودات ومتوسط حقوق المساهمين، فضلاً عن تحسن ملحوظ في جودة الأصول. كما نجحت في الحفاظ على توازن فعال بين هيكل التكاليف ومصادر الإيرادات، بما يعكس مرونة نموذج أعمالها وكفاءته



بلغت الإيرادات الشاملة الأخرى 36 مليون دينار كويتي لعام 2025

رحلة استثمارية ناجحة

من جهته، أوضح عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الاستثمارات الوطنية، فهد عبد الرحمن المخيزيم، أن الأداء المالي للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 يجسد صلابتها ونهجها الاستثماري وقدرتها على تحويل المتغيرات إلى فرص ذات قيمة. وأكد أن النتائج المتحققة تعكس كفاءة القرارات الاستراتيجية وانضباط التنفيذ، بما رسّخ مكانة الشركة كمستثمر قادر على تحقيق نمو مستدام في بيئة تتسم بالتحدي.

وبيّن المخيزيم أن الشركة واصلت توسيع نطاق حضورها عبر استقطاب شرائح متنوعة من المستثمرين من الأفراد والمؤسسات، مدفوعة بتقديم حلول استثمارية مبتكرة تلبي تطلعاتهم، الأمر الذي انعكس مباشرة على تنامي حجم الأصول المدارة وتعزيز قاعدة الثقة طويلة الأمد مع العملاء الحاليين، إلى جانب اجتذاب مستثمرين جدد.

وفي سياق متصل، أشار إلى الدور المتنامي لفريق إدارة الأصول في تعزيز موقع الشركة داخل السوق المحلي، عبر إبرام اتفاقيات جديدة لتقديم خدمات صانع السوق لشركات مدرجة ضمن السوق الأول وأخرى في طور الانضمام إليه، ما رفع عدد الشركات المستفيدة من هذه الخدمة إلى 16 شركة. وأسهم ذلك في ترسيخ موقع الشركة ضمن أبرز مزودي خدمات صانع السوق في بورصة الكويت، ودعم كفاءة السيولة وتنشيط حركة التداول. كما سجلت الصناديق الاستثمارية أداءً إيجابياً لافتاً رغم الضغوط الإقليمية والتوترات السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط، وهو ما يعكس عمق الخبرة الاستثمارية واحترافية فرق العمل وقدرتها على إدارة المخاطر والتكيف مع تقلبات الأسواق بكفاءة عالية. وسلط الضوء على الإنجازات النوعية لإدارة الاستثمارات البديلة، التي نفذت سلسلة من العمليات الناجحة، أبرزها إدارة وتنفيذ الطرح العام الأولي والإدراج لشركة العملية للطاقة ش.م.ك.م، حيث شهد الطرح طلباً قوياً تجاوز خمسة أضعاف الأسهم المعروضة، في مؤشر واضح على ثقة المستثمرين وجاذبية هيكل الصفقة.

وأوضح أن الشركة اضطلعت بدور متكامل في العملية، شمل التنسيق الرئيسي المشترك، وإدارة الاكتتاب، ووكالة الاكتتاب، والاستشارة الحصرية للإدراج، متولوية قيادة جميع مراحل التنفيذ بدءاً من الإعداد والهيكلة والحصول على الموافقات التنظيمية، مروراً بالتسويق وبناء سجل الأوامر والتخصيص، وصولاً إلى الإدراج النهائي. وقد بلغت قيمة الطرح نحو 180 مليون دولار أمريكي، مقابل طلبات قاربت 900 مليون دولار، مع استقطاب آلاف المكتتبين وتحقيق توزيع متوازن للأسهم بين المستثمرين المؤسسيين والأفراد، بما يعكس جودة التصميم وعدالة التخصيص، وأسفر عن تحقيق عائد يقارب 11% للمكتتبين خلال عشر جلسات تداول حتى نهاية العام.

وأكد المخيزيم على أن هذا الزخم يمثل نقطة انطلاق لمرحلة جديدة تركز على رؤية استراتيجية واضحة، مدعومة بمحفظة متنامية من تكاليفات أسواق رأس المال. وتعمل الشركة حالياً على تقديم خدماتها الاستشارية لطرحة عام أولي في قطاع السلع الاستهلاكية والتجزئة بلغ مرحلة تنفيذ متقدمة، مع توقع إدراجه في السوق الأول لبورصة الكويت بنهاية الربع الأول من عام 2026 وبقيمة تقديرية تقارب نصف مليار دولار أمريكي. كما تقدم الشركة خدمات مماثلة لطرحة آخر في قطاع التعليم الأساسي مستهدف بنهاية عام 2026، بما يساهم في توسيع عمق السوق المحلي وتعزيز وصول المستثمرين إلى أصول دفاعية ذات آفاق نمو طويلة الأجل.

واسترسل المخيزيم على أن قطاع الاستثمارات العقارية في شركة الاستثمارات الوطنية واصل تحقيق نتائج تشغيلية قوية خلال عام 2025، مدفوعاً بمواصلة التوسع النوعي المدروس في مكونات محفظته، عبر استقطاب محافظ جديدة تتمتع بكفاءة تشغيلية مرتفعة، بالتوازي مع المحافظة على مستويات إشغال متقدمة ضمن



فهد عبد الرحمن المخيزيم:

• الاستثمارات الوطنية
واصلت توسيع نطاق
حضورها عبر استقطاب
شرائح متنوعة من
المستثمرين من الأفراد
والمؤسسات

• الشركة اضطلعت بدور

متكامل في الصفقات
الاستثمارية شمل التنسيق
الرئيسي المشترك، وإدارة
الاكتتاب، ووكالة الاكتتاب،
والاستشارة الحصرية للإدراج

• بلغت قيمة الطرح نحو
180 مليون دولار أمريكي،
مقابل طلبات قاربت 900
مليون دولار

الأصول المملوكة والمدارة، بما يعكس متانة الأداء وكفاءة الإدارة التشغيلية.

وأشار المخيزيم إلى مواصلة قطاع الاستثمارات الاستراتيجية للشركة في استكمال تأسيس شركة الاستثمارات الوطنية (DIFC) المحدودة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب إطلاق مبادرة «NICrowd»، والمشاركة في فعالية نظمتها الجمعية الاقتصادية الكويتية حول التمويل الجماعي في دولة الكويت، في خطوة تعزز الحضور الإقليمي وتدعم الابتكار في أدوات الاستثمار.

ومن جانب آخر، أوضح المخيزيم أن قطاع رأس المال البشري في الشركة واصل ترسيخ مكانته كركيزة أساسية لدعم خلق القيمة المؤسسية وتعزيز مسار التحول والنمو المستدام، حيث ركزت الجهود على استقطاب الكفاءات المتميزة، والارتقاء بمستويات الأداء، وتعزيز المرونة



شركة الاستثمارات الوطنية
National Investments Company

التنظيمية، إلى جانب الاستثمار المنهجي في تطوير الموارد البشرية، بما أفضى إلى بناء قوة عمل قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة ومتطلبات التحول الرقمي. كما شهد العام تحسناً ملحوظاً في مؤشرات الأداء الوظيفي، بما يعكس نجاح سياسات استبقاء الكفاءات وارتفاع مستويات التفاعل والرضا الوظيفي، واستمرت الشركة في المشاركة بمبادرات استراتيجية مثل معرض «وظيفتي»، بالتوازي مع إطلاق منصة «نيلو» للصحة والعافية، وتأسيس مجتمع داخلي للتواصل المؤسسي، وتدشين مختبر رأس المال البشري (Human Capital Lab)، إضافة إلى إنشاء شبكة «سفراء الاستدامة»، وهي مبادرات أسهمت في تعزيز تجربة الموظفين وترسيخ ثقافة الانتماء المؤسسي ودمج ممارسات الاستدامة ضمن العمليات اليومية بما يدعم تحقيق قيمة طويلة الأمد للشركة ومساهمتها.

المسؤولية الاجتماعية

وانطلاقاً من التزامها بدورها التنموي، واصلت شركة الاستثمارات الوطنية تنفيذ برامجها السنوية للمسؤولية الاجتماعية خلال عام 2025، من خلال ترسيخ الاستدامة كركيزة محورية ضمن استراتيجيتها الشاملة، عبر نهج متوازن يجمع بين الأداء الاقتصادي والأثر المجتمعي الإيجابي، ويجسد مسؤوليتها الوطنية والإنسانية. وقد ركزت مبادراتها على دعم تنمية القدرات البشرية وتمكين الشباب الكويتي عبر المشاركة في منصات التوظيف الوطنية، ومساندة البرامج التوعوية والإعلامية الرامية إلى تطوير المهارات وتعزيز الجاهزية المهنية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية «كويت جديدة 2035».

وعلى صعيد البيئة الداخلية، عززت الشركة ثقافة الاستدامة عبر مبادرات صحية وإنسانية وبيئية، شملت تنظيم حملات للتبرع بالدم ودعم الأنشطة الخيرية خلال شهر رمضان، بما يعكس التزامها بترسيخ أثر إيجابي ومستدام في المجتمع.

شكر وتقدير

وفي ختام أعمال الجمعية العمومية، عبّر رئيس مجلس الإدارة خالد وليد الفلاح عن بالغ امتنانه وتقديره لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة كوادر شركة الاستثمارات الوطنية، مثنياً على ما بذلوه من جهود ودؤوبة وعطاء مهني متميز أسهم بصورة فاعلة في تحقيق نتائج إيجابية، بما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية للشركة ويعزز حضورها التنافسي في السوق المالي.

كما أعرب الفلاح عن خالص تقديره للجهات الرقابية والتنظيمية، وفي مقدمتها هيئة أسواق المال، وشركة بورصة الكويت، وبنك الكويت المركزي، ووزارة التجارة والصناعة، مشيداً بدورهم المحوري في ترسيخ مقومات البيئة الاستثمارية وتحفيز مسارات التنمية الاقتصادية في دولة الكويت. ويتوجه الفلاح بخالص الشكر والتقدير إلى حكومة دولة الكويت الحبيبة وتحية فخر واعتزاز لأبطالنا من القوات المسلحة، ولكل من يقف في الميدان حامياً للوطن على جهودهم المخلصة وما يبذلونه من عمل دؤوب في خدمة الوطن وصون أمنه واستقراره، داعياً المولى عز وجل أن يحفظ الكويت وشعبها ويديم عليه نعم الاستقرار والازدهار.



إعداد الخبير السياحي -
كمال كبشة



سياحة
وسفر

ريكسوس... إمبراطورية المنتجعات الفاخرة التي أعادت تعريف العطلات السياحية



إلى الشواطئ الخاصة والمساح الفاخرة ومراكز السبا والصحة.

كما تقدم المنتجعات برامج ترفيه يومية تشمل العروض الموسيقية والفعاليات الفنية والأنشطة الرياضية والمائية. هذا التنوع في الخدمات جعل منتجعات ريكسوس خياراً مفضلاً للعائلات والمسافرين الباحثين عن تجربة عطلة متكاملة تجمع بين الفخامة والترفيه والأنشطة المتنوعة.

انتشار واسع في أهم الأسواق السياحية

مع تزايد الطلب العالمي على المنتجعات الفاخرة، توسعت ريكسوس في عدد من أهم الأسواق السياحية في العالم. وتنتشر منتجعات السلسلة اليوم في دول عديدة تشمل تركيا والإمارات ومصر وقطر والسعودية وكازاخستان وكرواتيا وسلطنة عمان وفيتنام.

ويعد الشرق الأوسط أحد أهم أسواق التوسع للسلسلة، حيث تشهد المنطقة نمواً سريعاً في حركة السفر والسياحة، مدعوماً بتوسع شركات الطيران وتطور البنية التحتية السياحية.

كما تواصل الشركة تطوير مشاريع جديدة في عدد من الوجهات السياحية العالمية، في إطار استراتيجيتها لتعزيز حضورها في سوق المنتجعات الفاخرة.



وقد ساهم هذا التوسع في تعزيز حضور العلامة الفندقية في الأسواق السياحية العالمية، خصوصاً في الوجهات الشاطئية التي تشهد طلباً متزايداً من المسافرين الباحثين عن عطلات فاخرة.

تجربة سياحية متكاملة داخل المنتجع تعتمد فلسفة ريكسوس على تقديم تجربة سياحية شاملة تجعل المنتجع نفسه مركز العطلة.

فالزائر داخل منتجعات ريكسوس يجد مجموعة واسعة من الخدمات والأنشطة التي تلبي مختلف الأذواق.

وتشمل هذه التجربة مطاعم عالمية تقدم أطباقاً من مختلف المطابخ الدولية، إضافة

وهي واحدة من أهم الوجهات السياحية الشاطئية في أوروبا.

ومن هناك انطلقت فكرة إنشاء منتجعات سياحية تعتمد على تقديم تجربة إقامة شاملة تجمع بين الضيافة الفاخرة والأنشطة الترفيهية المتنوعة.

ومع نجاح التجربة الأولى، بدأت الشركة في التوسع خارج تركيا لتدخل أسواقاً سياحية جديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية.

وسرعان ما أصبحت منتجعات ريكسوس حاضرة في عدد من المدن السياحية المهمة مثل دبي وشم الشيخ والغردقة ورأس الخيمة والدوحة.

قصة صعود علامة سياحية عالمية

خلال أقل من ربع قرن استطاعت سلسلة فنادق ريكسوس أن تتحول من مشروع سياحي انطلق من مدينة أنطاليا التركية إلى واحدة من أبرز العلامات الفندقية في عالم المنتجعات السياحية الفاخرة. فالسلسلة التي بدأت بفكرة إنشاء منتجعات تقدم تجربة ضيافة مختلفة، أصبحت اليوم شبكة من المنتجعات المنتشرة في عدد من أهم الوجهات السياحية في الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا.

اعتمدت ريكسوس منذ البداية على مفهوم تقديم تجربة سياحية متكاملة داخل المنتجع، بحيث يحصل الضيف على كل عناصر العطلة في مكان واحد. فبدلاً من أن يكون الفندق مجرد مكان للإقامة، يتحول المنتجع إلى وجهة سياحية كاملة توفر الترفيه والأنشطة والخدمات الفاخرة ضمن تجربة واحدة.

هذا النموذج السياحي ساهم في جذب ملايين السياح من مختلف دول العالم، خصوصاً من الأسواق الأوروبية والروسية والشرق أوسطية التي تبحث عن عطلات تجمع بين الراحة والترفيه والفخامة.

البداية من أنطاليا

بدأت قصة ريكسوس على سواحل البحر المتوسط في مدينة أنطاليا التركية،

زاوية الطيران

تشهد حركة السفر الجوي العالمي نمواً متواصلاً مع اقتراب عدد المسافرين حول العالم من خمس مليارات مسافر سنوياً. كما تشهد مطارات الشرق الأوسط توسعاً ملحوظاً في حركة الركاب، مدعوماً بتوسع شركات الطيران وزيادة الطلب على السفر والسياحة الدولية.

ريكسوس بالأرقام

عدد الفنادق	45 فندقاً ومنتجعاتاً فاخرة
عدد الغرف	أكثر من 16,600 غرفة فندقية
الدول	انتشار في 9 دول
المشاريع الجديدة	15 مشروعاً قيد التطوير
الزوار	ملايين النزلاء سنوياً

«فيتش»: أحداث الشرق الأوسط لن تؤثر في تصنيفات شركات الخليج الحكومية



أكدت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية إنه من غير المرجح أن تؤثر الهجمات الإيرانية في دول مجلس التعاون الخليجي، وما نتج عنها من إغلاق للمجال الجوي وطرق الشحن الرئيسية بالمنطقة، على التصنيفات الحالية للشركات المملوكة للدولة بالمنطقة.

وأرجعت الوكالة عدم تأثر التصنيفات بالاحتمال القوي بأن حكومات تلك الدول ستدعم شركاتها التشغيلية الرئيسية، وتوقعات «فيتش» بأن الصراع سيكون قصير الأمد ويستمر لأقل من شهر، وذلك وفق تقرير صادر اليوم الثلاثاء.

ورغم ذلك فقد أشارت «فيتش» إلى أن اضطرابات تصدير الطاقة فترة أطول من توقعاتها قد تؤدي إلى تداعيات سلبية أكثر حدة على التصنيفات الائتمانية السيادية.

وكانت وكالة بلومبرج قد أفادت في وقت سابق من اليوم أن المملكة العربية السعودية قد خفضت إنتاجها النفطي بما يتراوح بين مليونين إلى 2.5 مليون برميل يوميا، وتتبعها الإمارات العربية المتحدة بخفض في الإنتاج بنحو 500 إلى 800 ألف برميل يوميا، والكويت بنحو نصف مليون برميل، والعراق بنحو 2.9 مليون برميل.

يتزامن ذلك مع استهداف الهجمات الإيرانية لبعض منشآت الطاقة في المنطقة، لتعلن على إثرها شركة قطر للطاقة الحكومية وقف إنتاج الغاز الطبيعي المسال وإعلان حالة القوة القاهرة، كما خفضت عدة دول بينها الكويت الإنتاج مع إعلان حالة القوة القاهرة.

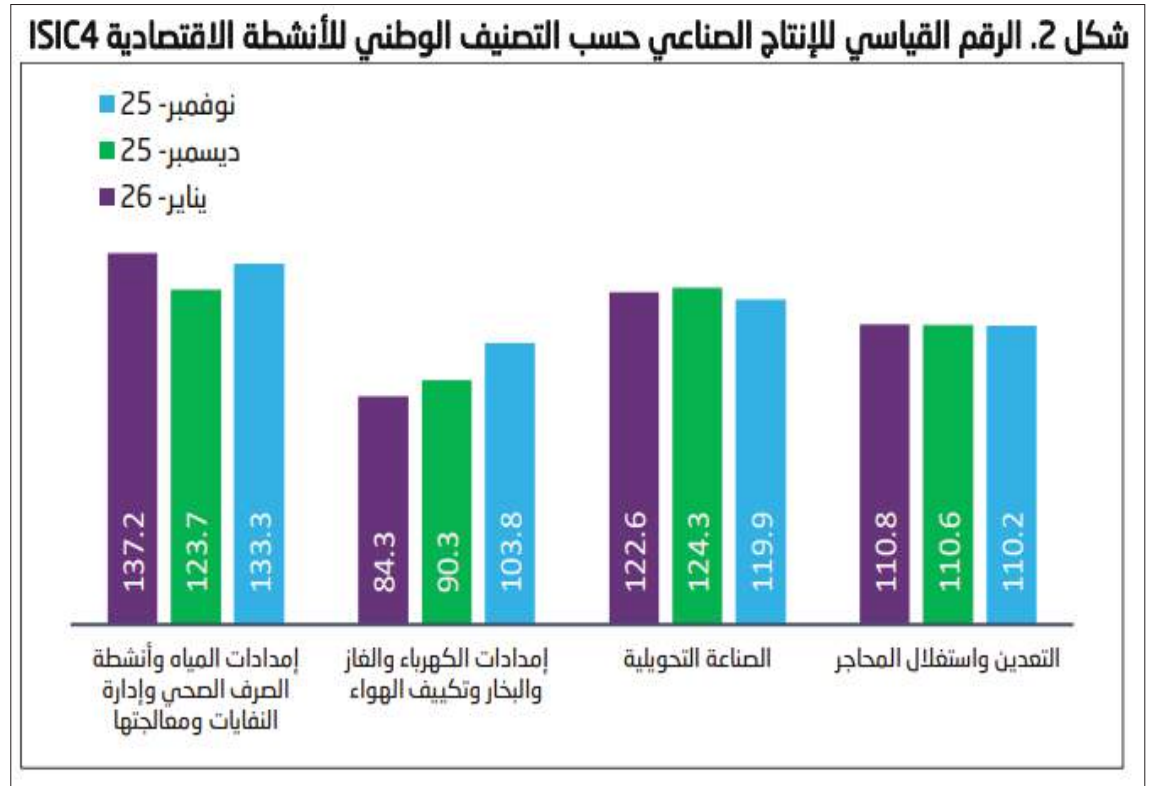
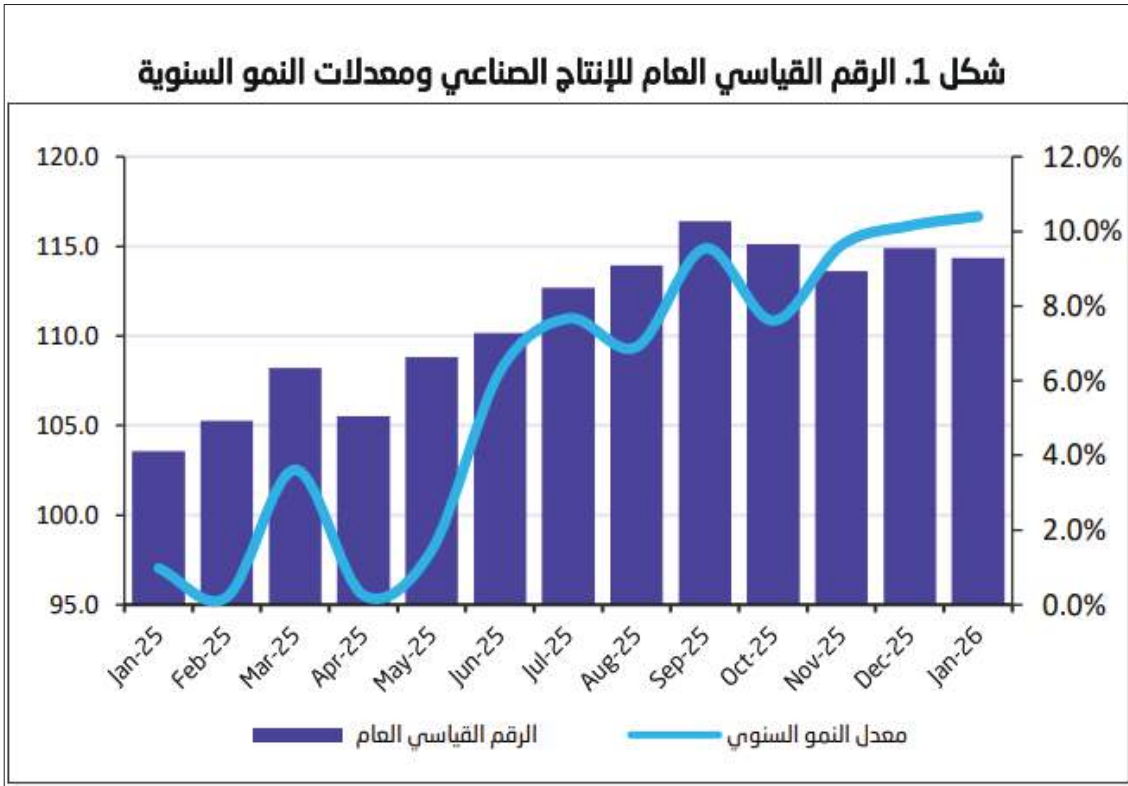
تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

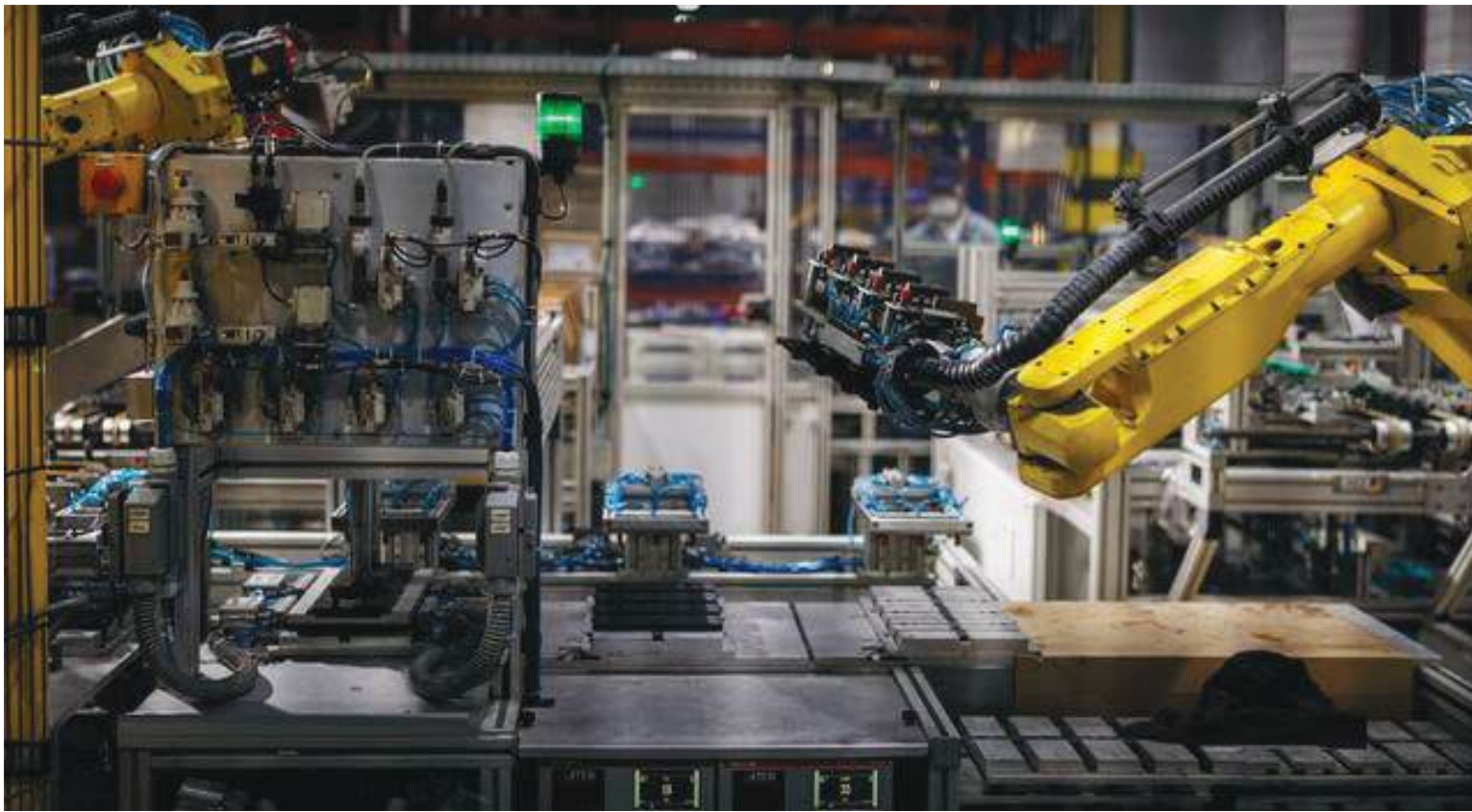
بريد الكتروني

دعم فني





مؤشر الإنتاج الصناعي بالسعودية يرتفع 10.4% خلال يناير



القياسي للأنشطة النفطية بنسبة 12.5% في شهر يناير/ كانون الثاني 2026م، وارتفع مؤشر الرقم القياسي للأنشطة غير النفطية بنسبة 5.3%.

سجل الرقم القياسي الفرعي لنشاط إمدادات المياه والصرف الصحي وأنشطة إدارة النفايات ومعالجتها ارتفاعاً بنسبة 11.7%، وحسب الأنشطة الاقتصادية، ارتفع مؤشر الرقم

ارتفع مؤشر الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بالمملكة العربية السعودية بنسبة 10.4% خلال شهر يناير 2026 على أساس سنوي، فيما سجل انخفاضاً بنسبة 0.5% على أساس شهري.

وقالت الهيئة العامة للإحصاء، في تقريرها الصادر أمس، إن مؤشر الإنتاج الصناعي ارتفع في يناير/ كانون الثاني الماضي؛ مدعوماً بارتفاع نشاط التعدين واستغلال المحاجر، ونشاط الصناعة التحويلية، ونشاط إمدادات المياه، وأنشطة الصرف الصحي، بالإضافة إلى إدارة النفايات ومعالجتها. وارتفع مؤشر الرقم القياسي الفرعي لنشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 13.3% في شهر يناير/ كانون الثاني 2026م على أساس سنوي؛ نتيجة لارتفاع مستوى الإنتاج النفطي في المملكة ليصل إلى 10.1 مليون برميل يوميا، مقارنة مع 8.9 مليون برميل يوميا في الشهر ذاته من العام الماضي.

كما ارتفع مؤشر الرقم القياسي الفرعي لنشاط الصناعة التحويلية بنسبة 6.8% على أساس سنوي؛ مدعوماً بارتفاع نشاط صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة، الذي ارتفع بنسبة 9.1%، ونشاط صنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية الذي ارتفع بنسبة 10.6%.

وسجل الرقم القياسي الفرعي لنشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء انخفاضاً بنسبة 1.3%، بينما

فائض تجارة قطر السلعية يسجل 12.1 مليار ريال في يناير

الدول المستقبلية للصادرات القطرية بقيمة 5.2 مليار ريال تمثل 20.9% من إجمالي الصادرات. وجاءت الهند في المرتبة الثانية بصادرات بلغت 4.3 مليار ريال بنسبة 17.1%، بينما احتلت كوريا الجنوبية المرتبة الثالثة بقيمة 2.7 مليار ريال تمثل 10.7% من إجمالي الصادرات.

هيكل الواردات

وعلى صعيد الواردات، تصدرت السيارات ومركبات نقل الأفراد قائمة السلع المستوردة بقيمة 1.2 مليار ريال مسجلة زيادة 2.9% على أساس سنوي. وجاءت في المرتبة الثانية أجهزة ومعدات الاتصالات الهاتفية بقيمة 0.5 مليار ريال بنمو 36.5%، بينما احتلت المجوهرات المصنوعة من المعادن الثمينة المرتبة الثالثة بقيمة 0.3 مليار ريال مسجلة انخفاضاً بنسبة 30.2%. أما من حيث دول المنشأ، فقد جاءت الصين في صدارة الدول المصدرة إلى قطر بقيمة واردات بلغت نحو 2.8 مليار ريال تمثل 21.8% من إجمالي الواردات.

قدره 12.1 مليار ريال في يناير 2026، منخفضاً بنحو 5.4 مليار ريال وبنسبة 30.8% على أساس سنوي مقارنة مع يناير 2025، كما تراجع بنحو 2 مليار ريال أو 13.9% على أساس شهري مقارنة بديسمبر الماضي.

تراجع صادرات الطاقة

وأظهر التحليل السنوي انخفاض صادرات الغازات البترولية والهيدروكربونات الغازية - التي تشمل الغاز الطبيعي المسال والمكثفات والبروبان والبيوتان - إلى نحو 14 مليار ريال، بتراجع 15.9% مقارنة بشهر يناير 2025.

كما تراجعت صادرات النفط الخام والزيوت المستخرجة من المعادن البيتومينية إلى نحو 3.7 مليار ريال بانخفاض 22.5%، فيما انخفضت صادرات المنتجات البترولية غير الخام إلى حوالي 1.7 مليار ريال مسجلة تراجعاً بنسبة 37.9%.

أبرز شركاء التصدير

وعلى مستوى وجهات التصدير، تصدرت الصين قائمة

كشفت بيانات رسمية أن فائض الميزان التجاري السلعي لدولة قطر سجل نحو 12.1 مليار ريال قطري خلال يناير 2026، رغم تراجع الصادرات مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأوضح التقرير الشهري لإحصاءات التجارة الخارجية السلعية الصادر عن المجلس الوطني للتخطيط في قطر، اليوم الثلاثاء، أن إجمالي قيمة الصادرات السلعية (بما يشمل الصادرات المحلية وإعادة التصدير) بلغ نحو 25.1 مليار ريال في يناير 2026، مسجلاً تراجعاً بنسبة 13.4% على أساس سنوي مقارنة بشهر يناير 2025، كما انخفضت الصادرات بنسبة 6.6% على أساس شهري مقارنة بديسمبر 2025.

وفي المقابل، ارتفعت قيمة الواردات السلعية خلال يناير 2026 إلى نحو 13 مليار ريال، بزيادة 13% على أساس سنوي مقارنة بيناير 2025، وبنمو 1.3% على أساس شهري مقارنة بديسمبر 2025.

وبناءً على ذلك، سجل الميزان التجاري السلعي فائضاً

استبيان «الاقتصادية»

مارس 2026

السؤال

هل تؤيد سداد
الغرامات والجزاءات
التي توقع على أعضاء
مجلس الإدارة من
الأموال الخاصة للعضو
وليس من أموال
الشركة؟

نعم لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»عبر الواتساب
50300624عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان فبراير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية. التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



بيتكوين تتجاوز 70 ألف دولار مع عودة شهية المخاطرة



ارتفع سعر البيتكوين فوق مستوى 70,000 دولار أمريكي في التداولات الآسيوية يوم الثلاثاء، مع عودة شهية المخاطرة بعد تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن الحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران قد تنتهي قريباً. وسجلت أكبر عملة مشفرة في العالم ارتفاعاً بنسبة 3.4% لتصل إلى 70,201.3 دولارًا أمريكيًا بحلول الساعة 1:02 صباحًا بتوقيت شرق الولايات المتحدة (5:02 صباحًا بتوقيت غرينتش)، بعد أن وصلت إلى 70,558.4 دولارًا أمريكيًا في وقت سابق من الجلسة.

وكان سعر البيتكوين قد انخفض لفترة وجيزة إلى حوالي 65,000 دولار أمريكي خلال الـ 24 ساعة الماضية، حيث لجأ المستثمرون إلى بيع الأصول ذات المخاطر العالية وسط ارتفاع أسعار النفط، مما أثار مخاوف التضخم العالمي.

تحسنت المعنويات بعد تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن الحرب مع إيران قد تنتهي قريباً، مما ساهم في تهدئة الأسواق المالية التي كانت مضطربة بسبب احتمال استمرار الصراع الإقليمي لفترة طويلة.

تأثرت أسواق العملات المشفرة بتحسّن معنويات المخاطرة بشكل عام. ومع ذلك، لا يزال المتداولون حذرين في ظل استمرار تأثير التطورات في الشرق

وصعدت عملة XRP، ثالث أكبر عملة رقمية في العالم، بنسبة 2.3% لتصل إلى 1.38 دولارًا أمريكيًا. وارتفعت عملة سولانا بنسبة 3%، وحققت عملة كاردانو مكاسب بنسبة 1.2%، بينما استقرت عملة بوليجون إلى حد كبير.

التضخم المفضل لدى الاحتياطي الفيدرالي - يوم الخميس. حققت معظم العملات البديلة مكاسب يوم الثلاثاء، لكنها تداولت ضمن نطاقات ضيقة. ارتفعت عملة إيثيريوم، ثاني أكبر عملة رقمية في العالم، بنسبة 1.8% لتصل إلى 2046.92 دولارًا أمريكيًا.

الأوسط على أسعار السلع الأساسية ومعنويات السوق العالمية. ينتظر المستثمرون الآن تقرير مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي لشهر يناير يوم الأربعاء، بينما من المقرر صدور مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي لشهر فبراير - وهو مقياس

عطورات مقاميس maqames -perfume

55205700



المركزي الأوروبي يترقب تداعيات حرب الشرق الأوسط على الاقتصاد



أكد مصدران من صنّاع القرار بالبنك المركزي الأوروبي، أنه قد تغيّر الحرب في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار الطاقة بشكل كبير آفاق الاقتصاد الأوروبي، لكن البنك المركزي الأوروبي يجب أن يأخذ وقته لإعادة تقييم السياسة النقدية وأن يواصل مساره الحالي في الوقت الراهن.

كانت الأسواق تتوقع رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي خلال الأسبوع الماضي على افتراض أن ارتفاع تكاليف الطاقة سينتقل بسرعة إلى أسعار المستهلكين، وأن البنك سيرغب في منع هذه الضغوط من استمرار التضخم السريع. وأشار جيديميناس سيمكوس، رئيس البنك المركزي الليتواني، إلى أن البنك لن يعيد تقييم السياسة مع كل حركة في الأسواق نظراً للتقلبات الاستثنائية، ويجب أن يظل هادئاً وينتظر الاجتماع القادم في 19 مارس. وقال سيمكوس في مؤتمر عقد في فيلنيوس: «إذا بدأت التفكير في السياسة النقدية صباحاً، فقد ينتهي بك الأمر إلى تفكير مختلف تماماً مساءً»، وذلك رداً على ارتفاع أسعار النفط الخام إلى ما يقرب من 120 دولاراً للبرميل يوم الاثنين قبل أن تنخفض إلى 90 دولاراً يوم الثلاثاء.

وأضاف: «بالنسبة للاجتماع القادم، أود القول إننا بالطبع سنناقش ونسعى لتقييم كل التداعيات المحتملة للأحداث في إيران أو على الاقتصاد الأوروبي، لكنني أرى أنه في الوقت الحالي يجب أن نواصل مسارنا الحالي». وكانت الأسواق المالية، التي كانت قد

في أسعار الفائدة يميل الآن نحو الزيادة، وليس العكس، وربما قد ارتفع هذا الاحتمال خلال الأسبوعين الماضيين». وأضاف: «يجب ألا نتعجل في أي قرار.. يجب أولاً أن نرى ما إذا كان ارتفاع أسعار الطاقة الذي نشهده الآن مؤقتاً أم لا، كما كان الحال في المرة السابقة».

وفي الحدث نفسه، قال ماديس مولر، رئيس البنك المركزي الإستوني، إن هناك حاجة إلى رد متأن، وأن البنك المركزي الأوروبي يحتاج إلى تقييم ما إذا كانت صدمة أسعار الطاقة مؤقتة أم تحول طويل الأمد. وقال مولر: «حتى لو لم يكن علينا التعجل باتخاذ القرارات، فإن احتمال التغيير القادم

حددت احتمال رفع الفائدة بحلول منتصف العام يوم الاثنين، ترى الآن احتمال 50% لمثل هذه الخطوة. إلا أن هذا يمثل تغييراً كبيراً مقارنة قبل أسبوعين، عندما كان المستثمرون يتوقعون تثبيت الفائدة طوال العام مع احتمال ضعيف لخفضها، بسبب ضعف التضخم.



السندات الأوروبية ترتفع مع تراجع أسعار الطاقة وتهدئة تقلبات الأسواق

عادت التوقعات لترجيح خفض الفائدة هذا العام بدلاً من رفعها، بعدما كانت الأسواق قد سرعت الرفع يوم الاثنين. وصعدت أسعار السندات الحكومية البريطانية، ما أدى إلى انخفاض عائد السندات لأجل عامين بمقدار 9 نقاط أساس إلى 3.9%.

بمقدار 5 نقاط أساس إلى 3.56%. كما باتت الأسواق تسعر الآن أقل من 25 نقطة أساس من التشديد النقدي من جانب البنك المركزي الأوروبي، مقارنة بأكثر من نصف نقطة مئوية يوم الاثنين. وفي بريطانيا، شهدت رهانات الأسواق على مسار أسعار الفائدة لدى بنك إنجلترا تحولاً كبيراً، حيث

ارتفعت أسعار السندات الأوروبية مع تراجع أسعار الطاقة، بعد توقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرب انتهاء الحرب مع إيران، ما ساهم في تهدئة التحركات الحادة التي شهدتها الأسواق في بداية الأسبوع. وقادت السندات الإيطالية موجة التعافي في منطقة اليورو، حيث انخفض عائد السندات لأجل 10 سنوات

تراجع بنسبة 7%

إشارات ترامب بقرب انتهاء الحرب تكبح إشتعال أسعار النفط



الغاز الأوروبي يتراجع بنسبة 15% وسط ترقب حذر

بداية تداولات يوم الثلاثاء، بعد تصريح الرئيس ترامب بأن الحرب في إيران ستنتهي «قريباً جداً»، مما خفف المخاوف بشأن انقطاع الإمدادات لفترة طويلة في الشرق الأوسط. وتراجعت العقود الآجلة للغاز الطبيعي الهولندي (TTF) للشهر الأول بنسبة 6.15% لتصل إلى 47.68 يورو لكل ميغاواط/ساعة. وأشار محللو بنك «ANZ» إلى أن تراجع أسعار النفط الخام أدى إلى انخفاض أسعار باقي قطاعات الطاقة. وانخفضت العقود الآجلة للغاز الطبيعي بنسبة 5.1% لتصل إلى 3.07 دولار.

لا تزال أوروبا في وضع هش رغم انخفاض الأسعار. فقد استنزفت خزانات التخزين بشكل كبير بعد فصل الشتاء، وتعرضت إمدادات الغاز الطبيعي المسال لانقطاعات حادة.

ومن المرجح أن يكون لتوقف الإنتاج من قطر، إحدى أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم، تداعيات واسعة النطاق على السوق خلال الأشهر المقبلة، وفقاً لمحللي «ANZ».

تراجعت الأسعار لاحقاً بعد أن أجرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتصالاً هاتفياً مع ترامب، حيث عرضاً مقترحات تهدف إلى تسوية سريعة للحرب، وفقاً لمساعد في الكرملين، مما خفف المخاوف بشأن الإمدادات.

وصرح ترامب أمس في مقابلة مع شبكة «سي بي إس نيوز» بأنه يعتقد أن الحرب ضد إيران «مكتملة تماماً» وأن واشنطن «متقدمة جداً» عن الإطارات الزمنية الذي قدره في البداية والذي تراوح بين أربعة وخمسة أسابيع.

وقال سوفرو ساركار، رئيس فريق قطاع الطاقة في بنك «دي بي إس»: «من الواضح أن تصريحات ترامب حول حرب قصيرة الأمد قد هدأت الأسواق. وبينما كان هناك رد فعل مبالغ فيه نحو الارتفاع أمس، نعتقد أن هناك رد فعل مبالغ فيه نحو الانخفاض اليوم»، مضيفاً أن السوق يقلل من تقدير المخاطر عند هذه المستويات بالنسبة لخام برنت.

والغاز يتراجع

انخفضت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بشكل حاد في

تراجعت أسعار النفط بنسبة 7% أمس بعد أن سجلت أعلى مستوى لها في أكثر من ثلاث سنوات خلال الجلسة السابقة، وذلك بعد أن توقع الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، قرب انتهاء الحرب في الشرق الأوسط، مما خفف المخاوف بشأن استمرار انقطاع إمدادات النفط.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 6.79 دولار، أو 9.6%، لتصل إلى 92.17 دولاراً للبرميل، بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بمقدار 6.55 دولار، أو 9.6%، ليصل إلى 88.22 دولاراً للبرميل. وكان كلا العقدين قد انخفضا بنسبة تصل إلى 11% في وقت سابق قبل أن يقلصا بعض خسائرها.

وكان سعر النفط قد تجاوز 100 دولار للبرميل يوم الاثنين، مسجلاً أعلى مستوى له منذ منتصف عام 2022، حيث أدت تخفيضات الإنتاج من جانب السعودية ومنتجين آخرين خلال الحرب الأمريكية الإسرائيلية المتصاعدة على إيران إلى تأجيج المخاوف من حدوث اضطرابات كبيرة في الإمدادات العالمية.

تراجع حيازات صناديق الاستثمار المتداولة من الذهب بنحو 30 طناً



يرى خبراء السلع في بنك «ستاندرد تشارترد» أن الذهب سيجد دعماً فنياً أولياً حول مستوى 5000 دولار للأونصة في حال استمرار الضغوط الهبوطية، مع وجود مستوى دعم أكثر قوة بالقرب من 4500 دولار.

سجل سعر الذهب الفوري ارتفاعاً بنسبة 0.6% ليصل إلى 5169.93 دولاراً للأونصة في التعاملات الصباحية بسنغافورة، بينما قفزت الفضة بنسبة 2.4% لتصل إلى 89.06 دولاراً. وفي المقابل، شهدت معادن البلاتين والبلاديوم انخفاضاً طفيفاً، بينما ظل مؤشر الدولار مستقراً نسبياً، مما يعكس حالة الترقب الحذر التي تسيطر على المستثمرين تجاه تصريحات الإدارة الأمريكية المقبلة.

الخمس منذ بداية العام. ويعزو المحللون هذا التراجع إلى اضطرابات التجارة العالمية والضغوط الناتجة عن توقعات أسعار الفائدة، ورغم ذلك، استغل بعض المتداولين انخفاض الأسعار في السوق الفورية لزيادة مراكزهم ضمن معدلات التداول المعتادة.

أعلن ترامب خلال مؤتمر صحفي في فلوريدا أن البحرية الأمريكية سترافق ناقلات النفط عبر مضيق هرمز لضمان تدفق الإمدادات العالمية، دون الإفصاح عن تفاصيل محددة. ومع تأكيد أنه لا يتوقع انتهاء النزاع خلال الأسبوع الحالي، تترقب الأسواق مدى فاعلية هذه الخطة في تأمين الممر المائي الحيوي الذي يمر عبره حُمس النفط والغاز المسال في العالم.

ارتفع سعر الذهب بنسبة 0.9% ليتجاوز مستوى 5180 دولاراً للأونصة، معوضاً خسائره السابقة بعد تصريحات الرئيس دونالد ترامب التي أشار فيها إلى احتمال حل النزاع في الشرق الأوسط «قريباً جداً».

وأدت التصريحات إلى تراجع مؤشر الدولار وانخفاض حاد في أسعار النفط الخام بنسبة تجاوزت 10%، مما خفف من الضغوط التضخمية التي كانت تدفع البنوك المركزية للتمسك بأسعار فائدة مرتفعة.

تراجعت حيازات صناديق الاستثمار المتداولة من الذهب بنحو 30 طناً الأسبوع الماضي، مسجلة أكبر عملية بيع أسبوعية منذ عامين، رغم أن المعدن حقق مكاسب بنحو

عطائورات

مقاميس
maqames - perfume

55205700





الجمعة اطيب
ببهارات قيشاوي
رمضان كريم
اطلب الان واحصل على خصم 10%

من عام
1962
مستمرين
معكم

استخدم الكود

RAMADAN2026



www.kishawimills.com

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

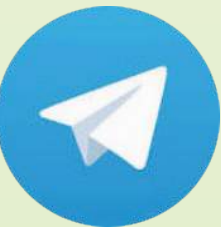
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

ماكنزي: نتوقع وصول سعر النفط إلى 150 دولاراً مع انخفاض الإمدادات

قالت شركة الأبحاث والاستشارات وود ماكنزي أمس إن الحرب في إيران تؤدي حالياً إلى خفض إمدادات النفط والمنتجات النفطية من الخليج بنحو 15 مليون برميل يومياً، ما قد يرفع أسعار النفط الخام إلى 150 دولاراً للبرميل في ظل تحديات بمنع خروج أي نفط من الشرق الأوسط حتى تتوقف الهجمات الأمريكية والإسرائيلية. وتنتج دول الخليج في المجمل 20 مليون برميل يومياً من السوائل، وخرمت السوق من 15 مليون برميل يومياً من الصادرات.

ما يعني أن «تحقيق التوازن في السوق يقتضي انخفاض الطلب على النفط والبالغ 105 ملايين برميل يومياً، ما سيتطلب ذلك ارتفاع سعر برنت إلى 150 دولاراً للبرميل على الأقل في الأسابيع المقبلة».

200 دولار ليس مستبعداً

ووفق تقديرات غير مستبعدة فإن وصول سعر البرميل إلى 200 دولار ليس مستبعداً في عام 2026.

وتواجه أوروبا تحديات حادة بشكل خاص، حيث توفر مصافي الخليج 60 بالمئة من وقود الطائرات و30 بالمئة من الديزل.

وأضافت الشركة «سيعتمد الكثير على مدة الحرب، ومدة إغلاق مضيق هرمز، وما إذا كانت البحرية الأمريكية قادرة على ضمان مرور السفن بأمان من خلال مرافقتها».

وحتى بعد انتهاء الصراع، لن تكون زيادة المعروض سريعة.

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf